

المجلس
الوطني
للإعلام
National
Media
Council



United Arab Emirates



الإمارات العربية المتحدة

كتاب يقدم نظرة شاملة عن الدولة من حيث النشأة
ومراحل التطور بكافة مناحي الحياة

2016



المجلس
الوطني
للإعلام
National
Media
Council



6	المعلومات الجغرافية	1
8	النظام السياسي	2
12	المؤسس	3
16	رئيس الدولة	4
24	نائب رئيس الدولة	5
28	المجلس الأعلى للاتحاد	6
32	مجلس الوزراء	7
36	المجلس الوطني الاتحادي	8
42	السياسة الخارجية	9
48	المساعدات والمنح	10
52	إعادة الأمل	11
56	رؤية الإمارات	12
62	التنافسية العالمية	13
68	اقتصاد الإمارات	14
82	العمل والعمال	15
86	إكسبو 2020	16
90	الإمارات تبتكر	17
92	الإمارات..أمة تقرأ	18
94	إمارات الخير	19
96	أسعد شعب	20
98	التسامح	21
102	المرأة الإماراتية	22
106	الإمارات .. سباق نحو الفضاء	23



عزيزي القارئ ...

بين يديك كتاب يضم معلومات عن دولة الإمارات العربية المتحدة، من حيث النشأة والتكوين ومراحل تطور الدولة في جميع مناحي الحياة.

ويُستهل الكتاب بعرض عن تأسيس الدولة من خلال الإشارة إلى الجهود التي بذلها المغفور له الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان "طيب الله ثراه" في إقامة الاتحاد وبناء أركانه، والشروع في تأسيس البنى التحتية للدولة.

كما يعرض الكتاب الدور البارز لصاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان "حفظه الله"، في مسيرة دولة الاتحاد، بالتعاون مع إخوانه أصحاب السمو أعضاء المجلس الأعلى للاتحاد حكام الإمارات.

ويسلط الكتاب الضوء كذلك على الجهد الكبير الذي بذله صاحب السمو رئيس الدولة من أجل تنمية الموارد البشرية وبناء الإنسان، حيث أعطاها سموه الأولوية القصوى من اهتمامه؛ من منطلق أن الإنسان هو محور كل تقدم حقيقي.

كما يتناول الكتاب بالتعريف المؤسسات التشريعية والتنفيذية بالدولة، ويعرض النهج الثابت والمتواصل للمساعدات الخارجية التي تقدمها الإمارات العربية المتحدة إلى المتضررين والمحتاجين في مناطق العالم المختلفة، من دون تمييز على أساس العرق أو الدين. وكذلك يتضمن الكتاب إحصاءات حديثة عن الدولة في الميادين كافة.



وإضافة لما سبق، يستعرض الكتاب المكانة المرموقة التي وصلت إليها المرأة الإماراتية ودورها البارز في بناء الدولة ومسيرتها التنموية، بفضل المناخ الذي وفرته الدولة عبر إقرار عدد من التشريعات التي تحفظ للمرأة حقوقها الدستورية.

د. سلطان أحمد الجابر
وزير دولة / رئيس المجلس الوطني للإعلام

المعلومات الجغرافية

تقع دولة الإمارات العربية المتحدة في قارة آسيا، وتحديداً في الجهة الغربية الجنوبية منها، في شرق الجزيرة العربية، تحدها من الشمال والشمال الغربي مياه الخليج العربي، وللدولة حدود بحرية مشتركة من الشمال الغربي مع دولة قطر، ومن الجنوب والغرب لها حدود برية مع المملكة العربية السعودية، ومن الجنوب الشرقي مع سلطنة عمان.

تقع الدولة بين دائرتي عرض 22 و 26.5 درجة شمال خط الاستواء، وخطي طول 51 و 56.5 درجة شرق خط جرينتش ضمن المنطقة الحارة. وتبلغ مساحتها نحو 83,600 كم مربع، وعدد سكانها 7.9 مليون نسمة وفقاً لآخر الإحصاءات الرسمية. وتشكل إمارة أبوظبي القسم الأكبر منها، حيث تمثل 86.77% من المساحة الكلية للدولة.

تتألف دولة الإمارات العربية المتحدة من سبع إمارات، هي: أبوظبي، دبي، الشارقة، عجمان، أم القيوين، رأس الخيمة والفجيرة.

وتغطي الصحراء 74% من مساحة الدولة، لكنها مع ذلك تتميز بمناظر طبيعية متباينة ومتنوعة من الكثبان الرملية الحمراء الشاهقة في ليوا إلى مدينة العين التي تعد واحة طبيعية تزينها أشجار النخيل، ومن الجبال شديدة الانحدار إلى المساحات الخصبة من السهول الساحلية المنبسطة، وتشكل هذه الجبال ما نسبته 2.6% من مساحة الدولة، كما تضم المياه الإقليمية لدولة الإمارات العربية المتحدة أكثر من 200 جزيرة متباينة في الحجم والنشأة والتكوين والأهمية.

يحدّها من الشمال الخليج العربي

N

تضم الدولة
أكثر من

200
جزيرة

تبلغ مساحة دولة
الإمارات العربية المتحدة

83.600
كم مربع

تحدّها من
الشرق
سلطنة عمان

E

عدد السكان
7.9
مليون نسمة

S

تغطي الصحراء

74%

من مساحة الإمارات

تغطي الجبال

2.6%

من مساحة الإمارات

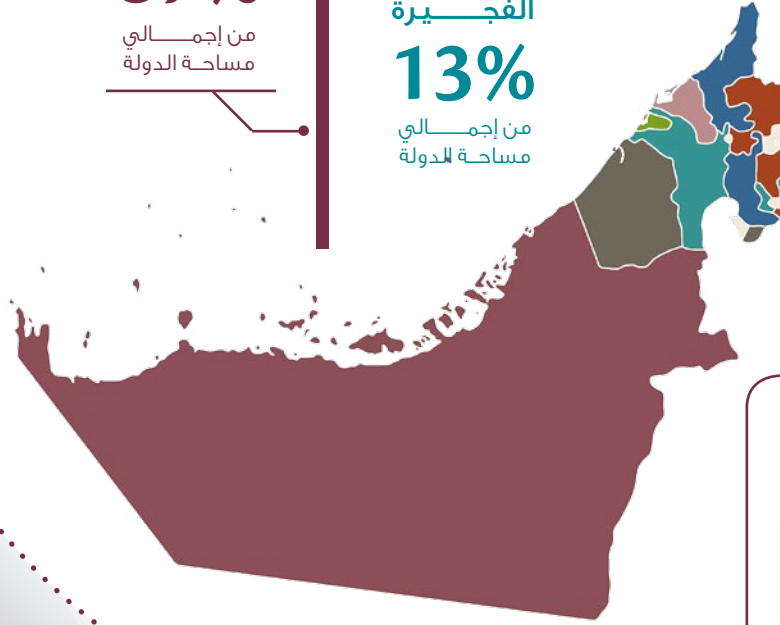


تحدّها من
الغرب
المملكة العربية
السعودية
وقطر

W

أبوظبي
87%
من إجمالي
مساحة الدولة

دبي
الشارقة
عجمان
أم القيوين
رأس الخيمة
الفجيرة
13%
من إجمالي
مساحة الدولة



تحدّها من الجنوب المملكة العربية السعودية وسلطنة عمان

النظام السياسي

تولى المغفور له الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان مقاليد الحكم في أبوظبي في السادس من أغسطس 1966. ومنذ ذلك الحين، بدأ مشواراً من الإنجازات لتنمية إمارة أبوظبي في مختلف المجالات، ولم تقتصر هذه التنمية على إمارة أبوظبي وحدها، حيث كان يتطلع رحمه الله منذ تولي الحكم في إمارة أبوظبي إلى جمع شمل الإمارات الأخرى، حيث بادر بعد أقل من عامين من توليه حكم إمارة أبوظبي، بالدعوة إلى اتحاد الإمارات، وقال في ذلك «إن الاتحاد هو طريق القوة وطريق العزة والمنعة والخير المشترك، وإن الفرقة لا ينجم عنها إلا الضعف، وإن الكيانات الهزيلة لا مكان لها في عالم اليوم». وتأكدت هذه المقولة في الاجتماع الذي تم بين المغفور لهما الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان حاكم أبوظبي والشيخ راشد بن سعيد آل مكتوم حاكم دبي في منطقة السمحة بتاريخ 18 فبراير 1968 في أعقاب إعلان الحكومة البريطانية في ذلك العام عن إجلاء جيوشها من الإمارات المتصالحة في الخليج قبل عام 1971، حيث تركز اللقاء على إقامة اتحاد بين الإمارتين يقوم بالإشراف على الشؤون الخارجية والدفاع والأمن الداخلي والخدمات الصحية والتعليمية، واتفقا على دعوة حكام الإمارات الأخرى للاجتماع في دبي لمناقشة قيام اتحاد الإمارات العربية المتحدة.

وفي عام 1971 اجتمع حكام الإمارات لتدارس المستقبل ومواجهة تحدياته، واتفقوا على إنشاء دولة اتحادية. في ذلك الوقت، كان عدد سكان الإمارات يقارب الـ 180 ألف نسمة، كما كانت هناك بعض الاختلافات بين الإمارات السبع، من حيث المساحة، وعدد السكان، والموارد الاقتصادية، وبجهد حثيث قاده المغفور له الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان، طيب الله ثراه، اتفق حكام الإمارات على قيام اتحاد بين إماراتهم، وتم تشكيل مجلس أعلى، ليكون السلطة العليا في الدولة الجديدة.

يتألف هذا المجلس من أصحاب السمو أعضاء المجلس الأعلى للاتحاد حكام الإمارات، الذين انتخبوا المغفور له الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان، طيب الله ثراه، حاكم أبوظبي، رئيساً للدولة في عام 1971 لمدة خمس سنوات، وأعيد انتخابه في الفترات التالية حتى وفاته، طيب الله ثراه، في الثاني من نوفمبر 2004، أما منصب نائب رئيس الدولة فقد وقع اختيار المجلس الأعلى عند قيام الاتحاد على المغفور له الشيخ راشد بن سعيد آل مكتوم، حاكم دبي ليشغله.

لحظة نشأة

النظام السياسي

في دولة الإمارات

توقيع اتفاق

الاتحاد عام 1971



ويرأس دولة الإمارات حالياً صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان «حفظه الله» منذ الثالث من نوفمبر عام 2004 بإجماع أعضاء المجلس الأعلى للاتحاد حكام الإمارات.

ويتألف النظام السياسي في دولة الإمارات العربية المتحدة، من عدد من المؤسسات الاتحادية، في مقدمتها المجلس الأعلى للاتحاد، الذي يمثل السلطة العليا في البلاد، ويتشكل من أصحاب السمو أعضاء المجلس الأعلى للاتحاد حكام الإمارات السبع. ويتولى رسم السياسة العامة للدولة، والنظر في كل ما من شأنه تحقيق أهداف الاتحاد والمصالح المشتركة للإمارات، والمصادقة على القوانين الاتحادية، وغيرها من المهام. وينتخب المجلس الأعلى للاتحاد من بين أعضائه رئيس الاتحاد ونائبه.

ومع نشأة الاتحاد اعتمدت الدولة الدستور المؤقت الذي حدّد المصالح العليا للاتحاد وتنظيمها السياسي، والدستوري، وصلاحيات الجهات الاتحادية.

في عام 1996، وافق المجلس الأعلى للاتحاد على نصّ مُعدّل للدستور، جعل من دستور البلاد المؤقت، الدستور الدائم لدولة الإمارات العربية المتحدة، وبموجبه اختيرت مدينة أبوظبي عاصمة للدولة الاتحادية.

حدد الدستور الأخير دور السلطات الاتحادية، ونظم إصدار التشريعات الاتحادية والجهات المختصة، والشؤون المالية للاتحاد، والأحكام الخاصة بالقوات المسلحة وقوات الأمن، والاختصاصات التشريعية والتنفيذية والدولية بين الاتحاد والإمارات الأعضاء فيه، إضافة إلى تحديد العلاقات الخارجية بين دولة الإمارات والعالم.

ووفقاً للدستور تتكون السلطات الاتحادية من خمس جهات رئيسة، هي: المجلس الأعلى للاتحاد، رئيس الاتحاد ونائبه، مجلس الوزراء، المجلس الوطني الاتحادي والقضاء الاتحادي.



المجلس
الأعلى
للإتحاد

رئيس
الدولة
رئيس الإتحاد

نائب
رئيس الدولة
نائب
رئيس الإتحاد

مجلس
وزراء
الإتحاد

المجلس
الوطني
الإتحادي

القضاء
الإتحادي



المؤسس

المغفور له

الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان

تغمده الله بواسع رحمته

في عام 1918م وُلد المغفور له بإذن الله الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان، طيب الله ثراه، في قصر الحصن بأبوظبي، وقد سماه والده على اسم جده الشيخ زايد بن خليفة حاكم أبوظبي خلال الفترة من 1855م وحتى 1909م، حيث تمت تنشئته على تعاليم الدين ومبادئ وعادات أهله، فتلقى دروسه الأولى في «الكتاتيب» كشأن كل أبناء جيله في ذلك الزمن، وغالباً ما كانت مدرسته هي المجالس اليومية التي كان يعقدها والده وقت أن كان حاكماً لإمارة أبوظبي خلال الفترة من 1922م وحتى عام 1926م.

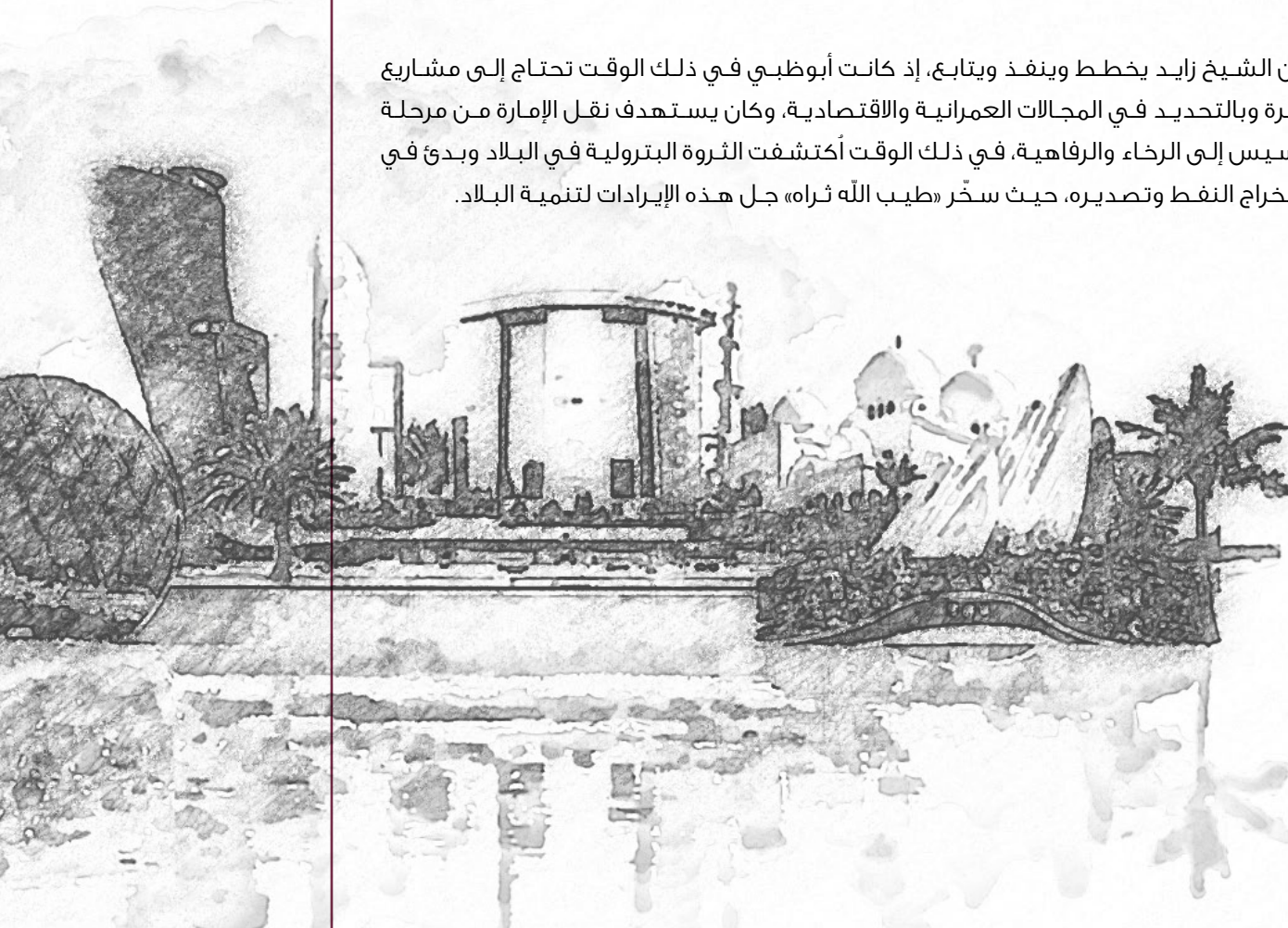
وقد تعلم من أبيه الكثير من صفات القيادة، وعقب وفاة والده الشيخ سلطان بن زايد انتقل مع أفراد أسرته إلى مدينة العين، وقد بذلت والدته الشيخة سلامة بنت بطي بن خادم القبسي جهداً واهتماماً بالغين في تربيته خاصة أنه وقت وفاة والده كان في الثامنة من عمره، وكان مدرّكاً لما كان يدور حوله من أحداث، وتمازجت في فكره الكثير من المعارف والخصال التي عاشها وتربى عليها حتى أصبحت واضحة في شخصه.

في عام 1946م عُيّن الشيخ زايد حاكماً لمدينة العين وسعى جاهداً لتذليل العقبات ووجه قراراته لحل مشاكل قطاع الزراعة والمزارعين، فأمر بحفر الآبار وشق الأفلاج واستصلاح الأراضي وقدم المساعدات العينية والمادية للمزارعين؛ فالتسعت بذلك رقعة الأراضي الزراعية وصاحب ذلك توسع الأسواق المنتشرة بالمدينة.



وكان شغله الشاغل «طيب الله ثراه» خلال فترة حكمه للعين، العملية التعليمية فأمر ببناء المدارس، وافتتحت أول مدرسة عام 1959م، وبعدها استطاع افتتاح مدارس خاصة بالبنات، كما شيد أول مستشفى يقدم خدماته العلاجية للمواطنين والمقيمين، وتوسعت شبكات الطرق وسارت المدينة بوتيرة سريعة في مجالات التنمية والتطوير، وفي أغسطس من عام 1966م وقع اختيار أعيان أبوظبي على الشيخ زايد بن سلطان لتولي الحكم فيها، ووضع الشيخ زايد منذ توليه حكم أبوظبي نصب عينيه حياة مواطنيه، فكان وعده القاطع بالسعي إلى تغيير ظروفهم، فوجد أن المسؤولية كبيرة وتحتاج إلى جهود عظيمة وأموال طائلة، واستبشر المجتمع خيراً وعلق الأمل الكبير على هذا القائد، وجاء توليه الحكم في أبوظبي مفتاح خير للمنطقة، حيث أولى جوانب التنمية المتمثلة في التعمير والبناء اهتماماً خاصاً، وأنشأ الدوائر الخدمية المختلفة، فشقت الطرق وبنيت المساكن والفنادق ومدت خطوط الكهرباء والاتصالات وافتتحت المدارس والمستشفيات وأرسلت البعثات إلى الخارج.

وكان الشيخ زايد يخطط وينفذ ويتابع، إذ كانت أبوظبي في ذلك الوقت تحتاج إلى مشاريع كثيرة وبالتحديد في المجالات العمرانية والاقتصادية، وكان يستهدف نقل الإمارة من مرحلة التأسيس إلى الرخاء والرفاهية، في ذلك الوقت أكتشفت الثروة البترولية في البلاد وبدئ في استخراج النفط وتصديره، حيث سخر «طيب الله ثراه» جل هذه الإيرادات لتنمية البلاد.





رئيس الدولة

صَاحِبُ السُّمُو الشَّيْخُ
خَلِيفَةُ بْنُ زَايِدٍ آلِ نَهْيَانَ
رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة - حفظه الله -

صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان هو ثاني رئيس لدولة الإمارات العربية المتحدة، ولد سموه عام 1948م، في حصن المويجعي بمدينة العين، وتلقى تعليمه الأساسي هناك، فأمضى سنواته المبكرة من حياته في تعلم فن السياسة والدبلوماسية في مجلس والده، حيث أخذ في التردد باستمرار على مجلس الشيخ زايد ليتعلم منه تفاصيل فن الحكم.

ودخل صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد الحياة السياسية في سن مبكرة نسبياً وتلقى تدريبه الأول على فن إدارة شؤون الدولة برعاية والده، وكانت مدينة العين نقطة انطلاق سموه في مسيرة السياسة والتنمية، ففي سبتمبر 1966 اختار «زايد» نجله الأكبر الذي لم يتجاوز في ذلك الوقت الثامنة عشرة من عمره ليشغل منصب ممثل الحاكم في المنطقة الشرقية، وعينه أيضاً رئيساً لمحاكم العدل في مدينة العين.

وفي عام 1968م عقب الإعلان عن الانسحاب البريطاني من منطقة الخليج، بدأ المغفور له الشيخ زايد في تنظيم هيكلية الحكومة، تماشياً مع حاجة العصر الجديد، وكان سموه محل ثقة الشيخ زايد، فعينه عام 1968م نائباً للحاكم ونائب رئيس مجلس التخطيط في الإمارة، وفي فبراير 1969 أصبح صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان، ولياً للعهد كما عين



سموه رئيساً لدائرة الدفاع ومنحه والده المغفور له الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان، طيب الله ثراه، آنذاك رتبة فريق في قوة دفاع أبوظبي، واستطاع صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان، حفظه الله، تحويل قوة دفاع أبوظبي إلى قوة متعددة المهام من قوات مشاة ووحدات جوية وبحرية مجهزة بأحدث العتاد. وكان تأسيس كلية زايد الثاني العسكرية بالعين تحت إشراف سموه الشخصي.

وتؤكد الأحداث التاريخية أن لصاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان دوراً كبيراً في سير المفاوضات الخاصة بالاتحاد، وبصفته ولياً للعهد ترأس اجتماعات نواب الحكام وأولياء عهد الإمارات في أبوظبي، ومنها الاجتماع الذي عُقد في يونيو 1970.



وكانت ظروف الاتحاد دافعاً لتألق صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان في مسيرة التنمية السياسية والاقتصادية لإمارة أبوظبي، خاصة بعد أن باتت تحتضن عاصمة الدولة الفتية.

وفي الأول من يوليو عام 1971 تولى صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد رئاسة أول مجلس وزراء محلي لإمارة أبوظبي، إضافة إلى تقلده حقيبتي الدفاع والمالية في هذا المجلس. وبعد إعلان الدولة الاتحادية، شغل سموه، إلى جانب مسؤولياته المحلية، منصب نائب رئيس مجلس الوزراء في الحكومة الاتحادية التي تم تشكيلها في ديسمبر عام 1973. وفي فبراير من عام 1974، وبعد إلغاء مجلس الوزراء المحلي، أصبح سموه أول رئيس للمجلس التنفيذي الذي حل محل مجلس وزراء الإمارة، في اختصاصاته جميعها، وخلال رئاسته للمجلس التنفيذي، أشرف على مشاريع التطوير والتحديث التي شهدتها الإمارة، وقد أولى سموه اهتماماً كبيراً لمشاريع تطوير وتحديث البنية التحتية ومرافق الخدمات المختلفة، وعمل على بناء جهاز إداري حديث ومنظومة تشريعية متكاملة، باعتبار ذلك أساساً لعملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وفي السابع من مايو 1976 عين سموه نائباً للقائد الأعلى للقوات المسلحة لدولة الإمارات العربية المتحدة في أعقاب قرار المجلس الأعلى للاتحاد دمج القوات المسلحة بقيادة واحدة وعلم واحد، وبعد أن تحولت هيئة أبوظبي للاستثمارات المالية إلى جهاز أبوظبي للاستثمار في يوليو 1976 عين صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد رئيساً له.



وكان يتولى حقيبة المالية في المجلس التنفيذي للإمارة في ذلك الوقت، ووضع للجهاز أهدافاً محددة لضمان إيرادات الأصول المالية والحكومية، وكذلك الأمر بالنسبة لصندوق أبوظبي للتنمية الذي ترأسه سموه منذ عام 1972، ليميز الصندوق بمكانة ريادية في مجال الدعم التنموي على المستوى العالمي، وذلك استناداً إلى استراتيجية متكاملة المحاور تأخذ بالاعتبار مواكبة التغيرات السريعة في العالم والتغلب على التحديات الحالية والمستقبلية التي تواجه نشاطه التنموي. وتركز استراتيجية الصندوق على مواصلة دوره النشط في دعم مسيرة التنمية الاقتصادية في الدول النامية والتوسع الجغرافي في عمليات التنمية بالتزامن مع دوره في المساهمة بدعم الاقتصاد الوطني.

وتتسم الفترة التي قضاها صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان، حفظه الله، ولياً للعهد، بمواكبتها التطور الذي ركز في الأساس على النهوض بمهارات أبناء المجتمع، واضعاً نصب عينيه الاستثمار في العنصر البشري.

وفي عام 1977، طرح المجلس التنفيذي تحت رئاسته أول خطة تنمية لأبوظبي مدتها ثلاث سنوات، حيث تم تخصيص مبلغ 23.8 مليار درهم لتنفيذها، كما دشّن تحت إدارته لجنة الشيخ خليفة المسؤولة عن تخصيص الأراضي والعقارات السكنية لمواطني أبوظبي. ولم يقتصر دعم المجلس التنفيذي وقتها على أبوظبي فقط، وإنما امتد ليشمل دعم القطاع الزراعي في الإمارات الشمالية.

وكان للتعليم نصيب كبير من اهتمام صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد، إذ ظل متابعاً لشؤون التعليم بصفته ولياً للعهد في أبوظبي، حيث أمر في عام 1986م بتأسيس أول مختبر إبداعي للحاسب الآلي في مدارس أبوظبي، إيماناً من سموه بأن التكنولوجيا ستساهم بشكل كبير في تطوير مهارات طلبة المدارس والمعاهد، وفي الوقت نفسه تبرع سموه بأحدث أجهزة الحاسب الآلي لجامعة الإمارات، وفي عام 1988 تابع تأسيس كليات التقنية العليا. ولم تكن الفترة التي تولى فيها صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان، رئيس الدولة، حفظه الله، هذه المناصب بعيدة عن التحديات، إذ شهدت تلك الفترة عدداً من الأحداث التي حتمت على الدولة التخطيط للمستقبل على المدى البعيد.





وسيدكر التاريخ أيضاً أن صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان رئيس الدولة، كان أحد مهندسي إنشاء قوة درع الجزيرة، التي صدر بيان تأسيسها عام 1983م، فقد أكد سموه أن فكرة إنشاء نظام دفاعي موحد لدول مجلس التعاون الخليجي جاءت بعد دراسات طويلة، تستهدف جمع مصادر القوة الحقيقية لدول الخليج العربية حول استراتيجية تضمن حماية أراضيها وقاطنيها.

في الثاني من نوفمبر عام 2004 فُجِعَ العالم بخبر وفاة المغفور له الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان، طيب الله ثراه، ليصبح على إثر ذلك صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان، حفظه الله، حاكمًا لأبوظبي، وفي اليوم التالي انتخبه المجلس الأعلى للاتحاد رئيساً لدولة الإمارات العربية المتحدة.

ومنذ ذلك اليوم، بدأ صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان، رئيس الدولة «حفظه الله» رحلة التطوير في مجالات الحياة كافة، عبر خطط تقوم أولاً وأخيراً على تنمية العنصر البشري، فسموه يؤمن بأن تطوير المهارات القيادية للأجيال الجديدة، هو الهدف الرئيس لأي حكومة ناجحة، وهو ما جعل التعليم والثقافة والصحة والأسرة على رأس أولوياته.

ووضع سموه منذ اللحظة الأولى لتوليّه مهامه الدستورية عنواناً لهذه المرحلة، هو «مرحلة التمكين» والتي تمت برمجتها وفق «استراتيجية الإمارات 2021» و «رؤية أبوظبي 2030».



نائب رئيس الدولة

صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم
نائب رئيس الدولة - رئيس مجلس الوزراء - حاكم دبي

وُلد صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي، رعاه الله، في 15 يوليو 1949، ونشأ في بيت جده الشيخ سعيد بن مكتوم آل مكتوم، وتخرج في كلية مونز العسكرية البريطانية، وبعد عودته من المملكة المتحدة في أواخر الستينيات أصدر والده المغفور له الشيخ راشد بن سعيد آل مكتوم، رحمه الله، مرسوماً بتعيينه رئيساً للشرطة والأمن العام في دبي، وفي عام 1971 أصدر مرسوماً آخر أوكل بموجبه لسموه تشكيل «قوة دفاع دبي» التي اندمجت لاحقاً في القوات المسلحة لدولة الإمارات، وفي عام 1971 أصبح سموه وزيراً للدفاع في حكومة الدولة الاتحادية، وكان أصغر وزير يتولى هذا المنصب في العالم.

عُرف عن سموه منذ الصغر اهتمامه بالفروسية، وكان شغفه بهذه الرياضة مدخلاً للتميز في القيادة، فواكب سموه عن كثب تبلور مشروع تشكيل دولة الإمارات العربية المتحدة، منذ النواة الأولى التي تمثلت في إنشاء مجلس حكام الإمارات المتصالحة، والتي تبعتها الاتفاقية الاتحادية التي عقدت بين حاكم أبوظبي المغفور له الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان، وحاكم دبي وقتها المغفور له الشيخ راشد بن سعيد آل مكتوم، رحمهما الله، في 18 فبراير 1968، والتي تعد بداية تكوين دولة الاتحاد.

في الرابع من يناير عام 2006، تولى صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم مقاليد الحكم في إمارة دبي، بعد رحيل أخيه الشيخ مكتوم بن راشد آل مكتوم،



طبيب الله ثراه، ومنذ تولي صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم مهامه نائباً لرئيس الدولة ورئيساً لمجلس الوزراء وحاكماً لإمارة دبي، تسارعت وتيرة الإنجازات وتعددت أوجه المبادرات المحلية والإقليمية، حيث واصل مسيرة تحول دبي إلى مركز تجاري وسياحي ذي مكانة دولية، والتي كان بدأها عندما أطلق مهرجان دبي للتسوق عام 1995م، وصاحب هذا الإطلاق زيادة كبيرة في عدد السائحين المتجهين إلى البلاد، ومن ثم طور بنية تحتية قادرة على الاستجابة للنمو الكبير في مختلف المجالات.

وتشهد إمارة دبي تطوراً كبيراً في مجال الاقتصاد الرقمي، خاصة بعد أن أنشأ صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم مدينة دبي للإنترنت، وأتبعها بواحة دبي للسليكون ومدينة دبي للإعلام، والعديد من المشروعات التي ساهمت بشكل رئيس في تنويع مصادر دخل الإمارة. وكانت الخطوة الكبرى في عملية التحول إلى الاقتصاد الرقمي مع إطلاق مشروع الحكومة الذكية الذي كان إطلاق مشروع حكومة دبي الإلكترونية في عام 1999م نواته الأولى، واستهدف توفير خدمات حكومية من شأنها تلبية متطلبات المواطنين والمقيمين، ثم ما لبث أن تطور الأمر لتصبح جميع الخدمات الحكومية على الهواتف الذكية على مدار الساعة، عقب إطلاق سموه مبادرة الحكومة الذكية عام 2013م.

وعلى الجانب الإنساني، اهتم صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي، رعاه الله، بتقديم سبل المساعدة للفقراء والمرضى وإغاثة المنكوبين، فأطلق مؤسسة محمد بن راشد للأعمال الخيرية والتي قدمت العديد من المبادرات لتمكين المجتمعات المحتاجة، كما أطلق عام 2007 مبادرة دبي العطاء لتوفير خدمات التعليم الأساسي لجميع أطفال العالم، وفي عام 2008 بدأت مبادرة نور دبي لمكافحة العمى وأمراض العيون.

ومنذ تولي سموه رئاسة مجلس الوزراء شهد المجلس إنجازات متفردة على المستويين المحلي والإقليمي، حيث كشف عن ملامح استراتيجية حكومة دولة

الإمارات، التي وضعت ضمن أهدافها تحقيق تنمية مستدامة في جميع مناطق الدولة، واستثمار الموارد الاتحادية بشكل أكثر فعالية، إضافة إلى ضمان أكبر قدر من المتابعة والمحاسبة والشفافية في عمل الأجهزة المختلفة.. ومن أهم هذه المبادرات الخلوات الوزارية وهي جلسات استثنائية لمجلس الوزراء، يتم فيها مناقشة قضايا وطنية وأولويات استراتيجية.. ومبادرة الأجندة الوطنية وهي مجموعة من الأهداف والمشاريع في القطاعات التعليمية والصحية والاقتصادية والشرطية وفي مجال الإسكان والبنية التحتية والخدمات الحكومية وتصل إلى رؤية الإمارات 2021.

كما أطلق سموه مبادرة الحكومة الذكية من أجل توفير الخدمات لأفراد الجمهور أينما كانوا وعلى مدار الساعة، وجاءت غالبية هذه المبادرات منبثقة من مبادرة مجلس محمد بن راشد للسياسات لتعزيز التواصل مع المجتمع بكافة فئاته وشرائحه، وليكون مجلس سموه منصة لإثراء النقاش حول العديد من المواضيع الثقافية والاجتماعية والفكرية، ومنصة لإطلاق المبادرات المجتمعية المبدعة.



الحكومة الذكية
mgovernment

المجلس الأعلى للاتحاد

يعد المجلس الأعلى للاتحاد السلطة العليا في دولة الإمارات العربية المتحدة، حيث يتشكل من أصحاب السمو حكام الإمارات السبع، وهم:

**صاحب السمو الشيخ
خليفة بن زايد آل نهيان**
رئيس المجلس الأعلى للاتحاد،
رئيس الدولة،
حاكم إمارة أبوظبي





**صاحب السمو الشيخ
حميد بن راشد النعيمي**
عضو المجلس الأعلى للاتحاد،
حاكم إمارة عجمان.



**صاحب السمو الشيخ
الدكتور سلطان بن محمد القاسمي**
عضو المجلس الأعلى للاتحاد،
حاكم إمارة الشارقة.



**صاحب السمو الشيخ
محمد بن راشد آل مكتوم**
نائب رئيس المجلس الأعلى للاتحاد،
نائب رئيس الدولة،
رئيس مجلس الوزراء،
حاكم إمارة دبي.



**صاحب السمو الشيخ
سعود بن صقر القاسمي**
عضو المجلس الأعلى للاتحاد،
حاكم إمارة رأس الخيمة.



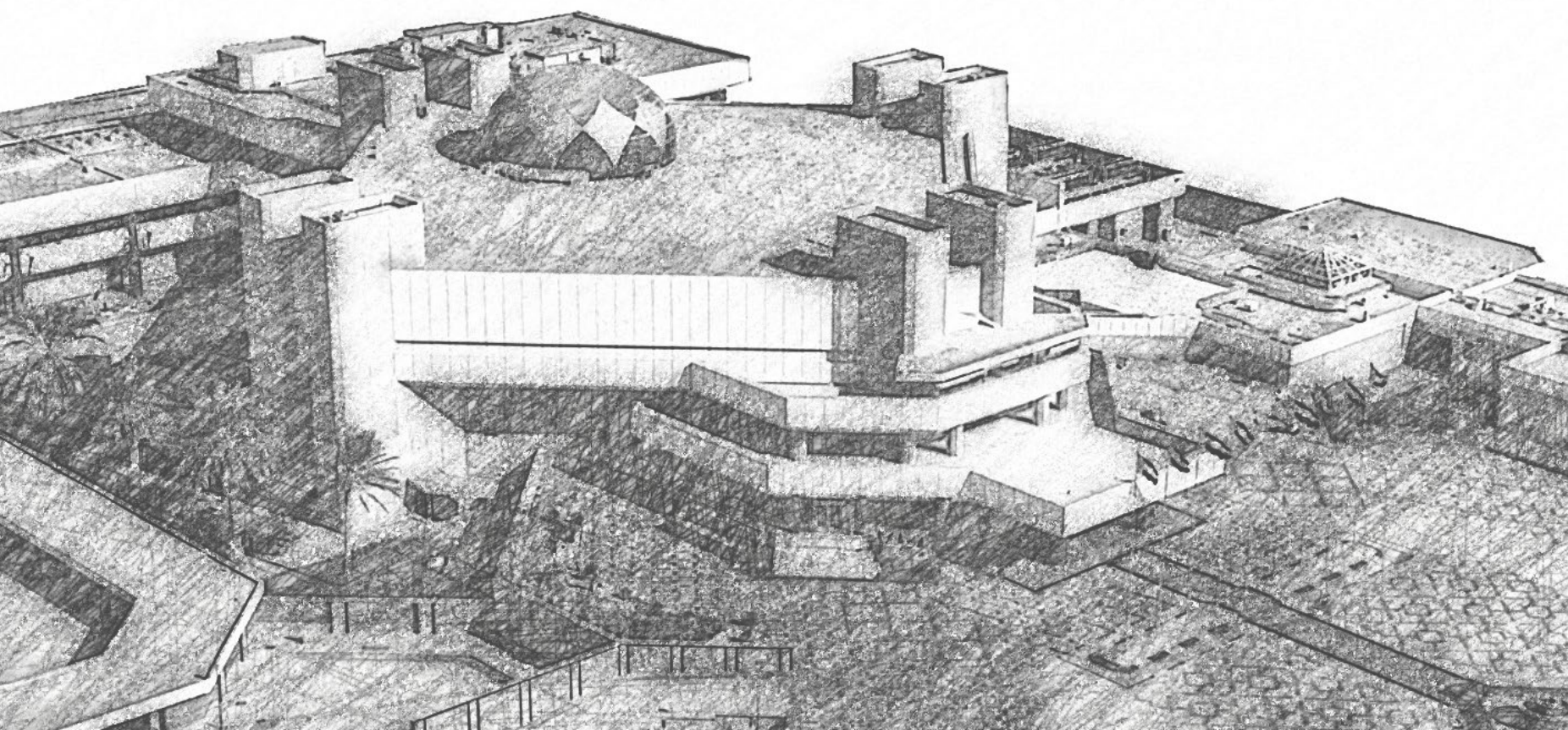
**صاحب السمو الشيخ
سعود بن راشد المعلا**
عضو المجلس الأعلى للاتحاد،
حاكم إمارة أم القيوين.



**صاحب السمو الشيخ
حمد بن محمد الشرقي**
عضو المجلس الأعلى للاتحاد،
حاكم إمارة الفجيرة.

اختصاصات المجلس الأعلى للاتحاد:

- 1 رسم السياسة العامة في جميع المسائل الموكلة للاتحاد بمقتضى الدستور، إضافة إلى النظر في كل ما من شأنه تحقيق أهداف الاتحاد والمصالح المشتركة للإمارات الأعضاء.
- 2 التصديق على القوانين الاتحادية المختلفة قبل إصدارها، بما في ذلك قوانين الميزانية العامة السنوية للاتحاد والحساب الختامي.
- 3 التصديق على المراسيم المتعلقة بأمور خاضعة، بمقتضى أحكام الدستور، لتصديق أو موافقة المجلس الأعلى للاتحاد.
- 4 التصديق على المعاهدات والاتفاقيات، على أن يكون التصديق عبر مرسوم.
- 5 الموافقة على تعيين رئيس مجلس وزراء الاتحاد وقبول استقالته وإعفاؤه من منصبه بناء على اقتراح رئيس الاتحاد.
- 6 الموافقة على تعيين رئيس وقضاة المحكمة الاتحادية العليا وقبول استقالاتهم وفصلهم في الأحوال التي ينص عليها الدستور، ويتم كل ذلك بمراسيم.
- 7 الرقابة العليا على شؤون الاتحاد بوجه عام.
- 8 أية اختصاصات أخرى منصوص عليها في الدستور أو في القوانين الاتحادية.



مجلس الوزراء

يعد مجلس الوزراء الهيئة التنفيذية لدولة الإمارات العربية المتحدة، ويتولى تصريف جميع الشؤون الداخلية والخارجية التي يختص بها الاتحاد بموجب دستوره والقوانين الاتحادية، وذلك تحت الرقابة العليا لرئيس الاتحاد والمجلس الأعلى، ويتكون مجلس الوزراء من رئيس المجلس ونائبيه والوزراء، ويقوم بأمانة السر فيه الأمين العام لمجلس الوزراء.

وفي فبراير 2016 اعتمد صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان رئيس الدولة، حفظه الله، التشكيل الوزاري الجديد للحكومة الاتحادية الـ12، والذي تضمن دخول ثمانية وزراء جدد، منهم خمس نساء، بمتوسط عمر 38 عاماً فقط، وكان عمر أصغر وزيرة 22 عاماً.

كما شهدت الحكومة الجديدة إضافة وزراء للتسامح والمستقبل والشباب والسعادة والتغير المناخي، ورغد قطاع التعليم بوزيرين جديدين، إضافة إلى الوزير القديم، وتشكيل مجلس أعلى للتعليم، فضلاً عن تشكيل مجلس للشباب ومجلس لعلماء الإمارات.



صاحب السمو الشيخ
محمد بن راشد آل مكتوم
رئيس مجلس الوزراء
وزير الدفاع



سمو الشيخ
عبد الله بن زايد آل نهيان
عضو مجلس الوزراء
وزير الخارجية والتعاون الدولي



سمو الشيخ
حمدان بن راشد آل مكتوم
عضو مجلس الوزراء
وزير المالية



سمو الشيخ
منصور بن زايد آل نهيان
نائب رئيس مجلس الوزراء
وزير شؤون الرئاسة



الفريق سمو الشيخ
سيف بن زايد آل نهيان
نائب رئيس مجلس الوزراء
وزير الداخلية



معالي الدكتور
سلطان بن أحمد سلطان الجابر
عضو مجلس الوزراء
وزير دولة



معالي
ريم بنت إبراهيم الهاشمي
عضو مجلس الوزراء وزيرة الدولة
لشؤون التعاون الدولي



معالي
عبيد بن حميد الطاير
عضو مجلس الوزراء
وزير الدولة للشؤون المالية



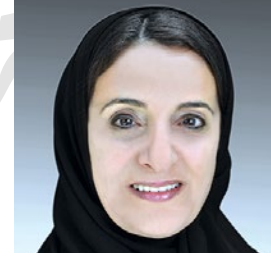
معالي
الدكتور أنور بن محمد قرقاش
عضو مجلس الوزراء
وزير الدولة للشؤون الخارجية



معالي
سلطان بن سعيد المنصوري
عضو مجلس الوزراء
وزير الاقتصاد



معالي
محمد بن عبد الله القرقاوي
عضو مجلس الوزراء
وزير شؤون مجلس الوزراء والمستقبل



معالي الشيخة
لبنى بنت خالد القاسمي
عضو مجلس الوزراء
وزيرة الدولة للتسامح



معالي الشيخ
نهيان بن مبارك آل نهيان
عضو مجلس الوزراء
وزير الثقافة وتنمية المعرفة



معالي
نورة بنت محمد الكعبي
عضو مجلس الوزراء وزيرة الدولة
لشؤون المجلس الوطني الاتحادي



معالي الدكتور
أحمد بن عبد الله حميد بالهول
عضو مجلس الوزراء وزير الدولة
لشؤون التعليم العالي



معالي
جميلة بنت سالم مصباح المهيري
عضو مجلس الوزراء وزيرة الدولة
لشؤون التعليم العام



معالي
محمد بن أحمد البواردي
عضو مجلس الوزراء
وزير الدولة لشؤون الدفاع



معالي الدكتور
عبدالله بن محمد بلحيف النعيمي
عضو مجلس الوزراء
وزير تطوير البنية التحتية



معالي
سهيل محمد فرج فارس المزروعى
عضو مجلس الوزراء
وزير الطاقة



معالي
صقر بن غباش سعيد غباش
عضو مجلس الوزراء وزير الموارد
البشرية والتوطين



معالي
عبد الرحمن بن محمد العويس
عضو مجلس الوزراء
وزير الصحة ووقاية المجتمع



معالي
شما بنت سهيل بن فارس المزروعى
وزيرة الدولة لشؤون الشباب



معالي
عهود بنت خلفان الرومي
وزيرة الدولة للسعادة



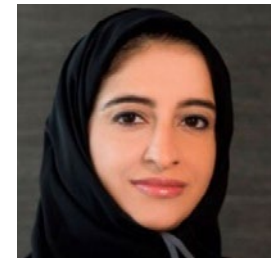
معالي الدكتورة
ميثاء بنت سالم الشامسي
وزيرة دولة



معالي الدكتور
راشد بن أحمد بن فهد
وزير دولة



معالي الدكتور
ثاني بن أحمد الزيودي
عضو مجلس الوزراء
وزير التغير المناخي والبيئة



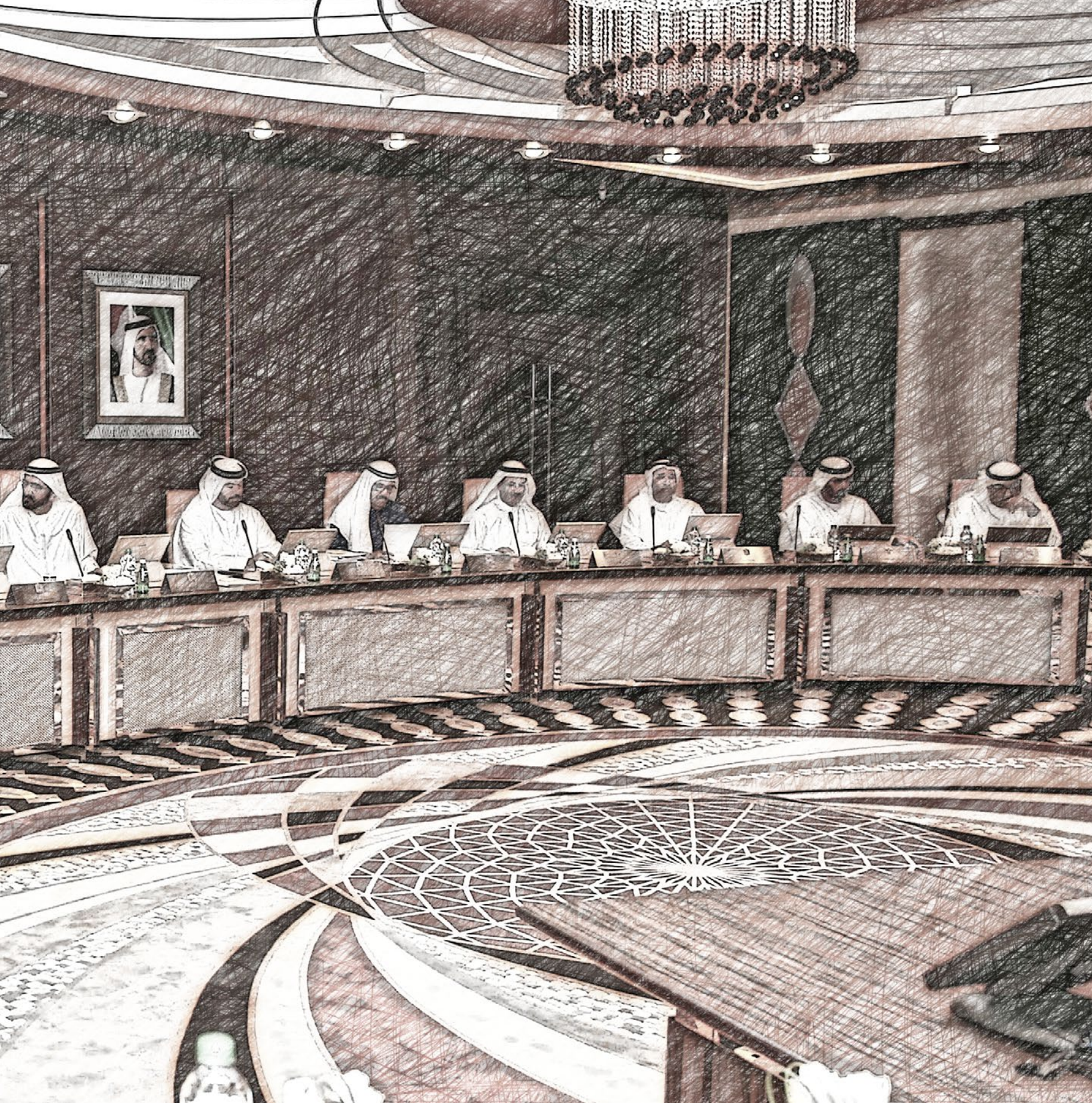
معالي
نجلاء بنت محمد العور
عضو مجلس الوزراء
وزيرة تنمية المجتمع



معالي
حسين بن إبراهيم الحمادي
عضو مجلس الوزراء
وزير التربية والتعليم



معالي
سلطان بن سعيد البادي
عضو مجلس الوزراء
وزير العدل



وأشار صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم نائب رئيس الدولة، رئيس مجلس الوزراء، حاكم دبي، رعاه الله، في مقال له إلى الأسباب الجوهرية في استحداث عدد من الوزارات، وجاء المقال تحليلاً واقعياً للدور المطلوب من الحكومات لتفادي الأزمات في منطقتنا، كما قدم تعريفاً واضحاً لدور الحكومة في خلق البيئة المناسبة للأعمال والاستجابة لتطلعات المواطنين، وبصفة خاصة الشباب وآمالهم في توفير الفرص والوسائل المناسبة لهم لكي يبنوا مستقبلهم، وقال سموه: «علمتنا منطقتنا وعبر أحداث رهيبة مرت بها في السنوات الأخيرة أن عدم الاستجابة لتطلعات الشباب الذين يمثلون أكثر من نصف مجتمعاتنا العربية هو سباحة في عكس التيار وبداية النهاية للتنمية والاستقرار».

وأضاف سموه: «علمتنا منطقتنا أن الحكومات التي أدارت ظهرها للشباب وسدت الأبواب أمامهم.. إنما سدت أبواب الأمل لشعوب كاملة، نحن لا ننسى أن بداية التوترات في المنطقة وما يسمى للأسف ربيعاً عربياً، إنما كانت لأسباب تتعلق بتوفير فرص للشباب وبيئة يستطيعون من خلالها تحقيق أحلامهم وطموحاتهم».

وقال: «نحن دولة شابة ونفخر بذلك ونفخر أيضاً بشبابنا ونستثمر فيهم ونمكن لهم في وطنهم وعيننا وزيرة شابة من عمرهم، وأنشأنا مجلساً خاصاً لهم ونؤمن بأنهم أسرع منا في التعلم والتطور والمعرفة لامتلاكهم أدوات لم نمتلكها عندما كنا في أعمارهم، ونعتقد جازمين بأنهم هم الذين سيصلون بدولتنا لمراحل جديدة من النمو والتطور، وعلمتنا السنوات الأخيرة في منطقة الشرق الأوسط «الجديد» أننا نحتاج أن نتعلم التسامح ونعلمه ونمارسه وأن نرضعه لأطفالنا فكراً وقيماً وتعليماً وسلوكاً، وأن نضع له قوانين وسياسات ومنظومة كاملة من البرامج والمبادرات.. نعم تعلمنا ذلك من مئات الآلاف من القتلى وملايين النازحين والمنكوبين الذين رأيناهم في آخر خمس سنوات في هذه المنطقة، بسبب التعصب والكراهية وعدم التسامح الطائفي والفكري والثقافي والديني».

وتستهدف الهيكلية الجديدة للوزارة، 5 محاور رئيسية، هي: استشراف المستقبل، وقضايا الشباب واحتياجاتهم، وإتاحة الفرصة كاملة لتفجير إبداعاتهم وأفكارهم الخلاقة، بما يخدم مستقبلهم ووطنهم، فضلاً عن تحقيق السعادة للمجتمع، وتطوير التعليم بما يخدم التنمية والتطور اللذين تشهدهما الدولة.



المجلس الوطني الاتحادي

منذ اللحظات الأولى التي تسلم فيها المغفور له الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان «رحمه الله» مقاليد الحكم، أدرك قيمة المشورة وتبادل الرأي فيما يخص قضايا الوطن والمواطنين، فالشورى لديه نهج كان يتبعه في الحكم وأسلوب طبقه في إدارة البلاد، فوضع نصب عينيه كافة القضايا التي تمس احتياجات المواطنين، من خلال «مجلس الحاكم»، والذي يلتقي فيه المواطنين، ويستمع إلى مشاكلهم وطلباتهم ويعمل على تلبيتها.

وفي عام 1972 أعلن عن تأسيس المجلس الوطني الاتحادي، وواكب المجلس مسيرة البناء والتقدم والتطور التي شهدها دولة الإمارات منذ ذلك التاريخ، وساهم بتوجيه من المغفور له الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان وإخوانه أصحاب السمو حكام الإمارات في تأسيس علاقة متميزة بين السلطات الاتحادية والمحلية، وفي مراجعة وإقرار مشاريع القوانين والقرارات التي تحيلها له الحكومة.

واستمرت مسيرة الحياة البرلمانية في عهد صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان، رئيس الدولة «حفظه الله»، مع تغييرات إيجابية ترسخ مفهوم الديمقراطية، حيث شهدت البلاد محطات مهمة ساهمت في تمكين المجلس من ممارسة اختصاصاته الدستورية، ومناقشة مختلف القضايا التي لها علاقة بالوطن والمواطنين.

يوظف المجلس الوطني الاتحادي بمسؤولية ودور مهم يتمثل في المشاركة في بناء دولة القانون والمؤسسات، وتعزيز نهج الشورى ومشاركة المواطنين في صنع القرار وتمكينهم من المساهمة في مسيرة التنمية الشاملة..



المجلس الوطني الاتحادي
الإمارات العربية المتحدة



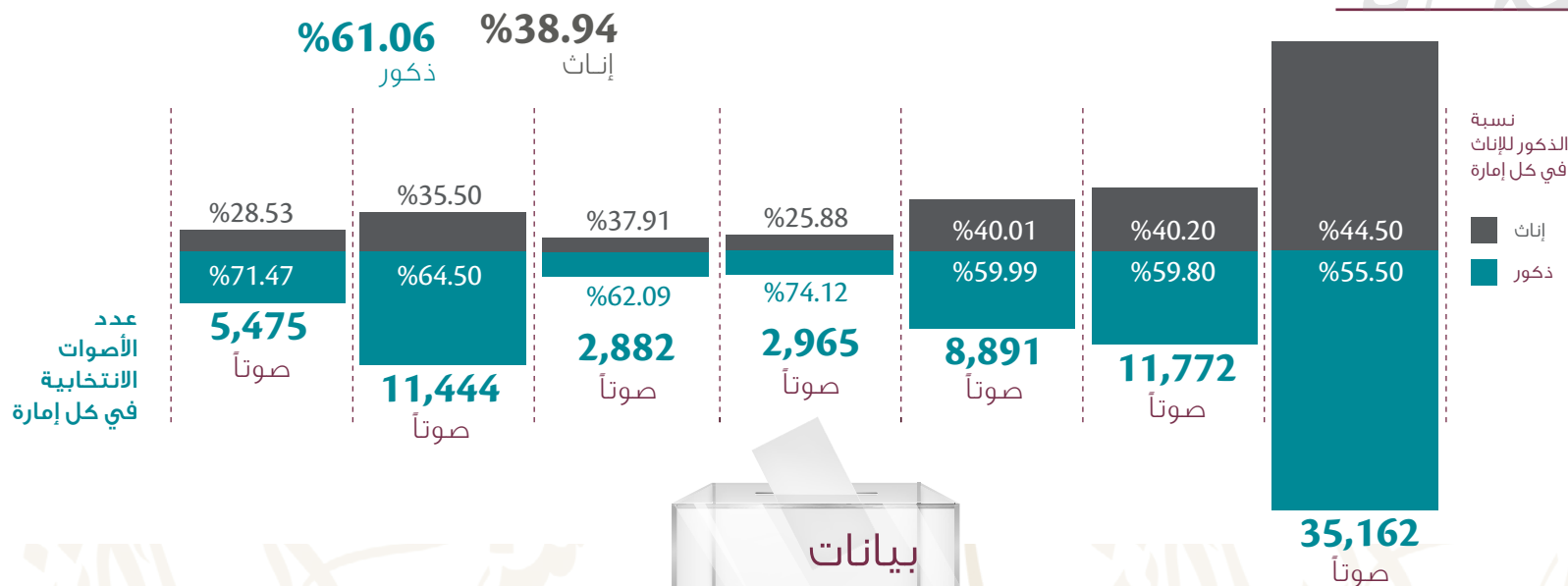
حقق المجلس العديد من الإنجازات على الصعيدين الداخلي والخارجي، من خلال ممارسة اختصاصاته الدستورية الرامية إلى تحديث وتطوير البيئة التشريعية ومناقشة القضايا التي لها علاقة مباشرة بشؤون الوطن والمواطنين، والتكامل مع سياسة الدولة وتوجهاتها والقضايا التي تتبناها، مجسداً بذلك الدور المنوط به كمنبر للشورى.

ومن الدلائل الأساسية على أهمية دور المجلس الوطني الاتحادي أن تأسيسه، بصفته إحدى السلطات الدستورية الاتحادية الخمس التي نص عليها الدستور، تزامن مع انطلاق تجربة الاتحاد على أيدي مؤسسين قدموا من وقتهم وجهدهم الكثير لإنجاح هذه التجربة، وساهموا في تأسيس علاقة متميزة بين مختلف السلطات، لتمثل التجربة السياسية بمضامينها وآلياتها والرؤية التي توجهها نموذجاً في مجال دعم القيادة ومشاركة المواطنين في عملية صنع القرار، منذ أن حدد المغفور له بإذن الله الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان «طيب الله ثراه» في خطاب افتتاح دور الانعقاد العادي الأول من الفصل التشريعي الأول للمجلس في 13 فبراير 1972 مهام المجلس ودوره بقوله «إن جماهير الشعب في كل موقع تشارك في صنع الحياة على تراب هذه الأرض الطيبة، وفي بناء مستقبل باهر ومشرق وزاهر لنا وللأجيال الصاعدة من أبنائنا وأحفادنا».

وتواصل القيادة الحكيمة بخطى حثيثة تعزيز وتفعيل المشاركة السياسية للمواطنين في بناء الوطن عبر مسار متدرج، تمثل في التطورات الجوهرية التي شهدتها الحياة البرلمانية في وطننا العزيز وفق البرنامج السياسي الذي طرحه صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان، رئيس الدولة «حفظه الله» عام 2005، وبما يتناسب وطبيعة وظروف مجتمعنا وخصوصيته.

واعتمد صاحب السمو رئيس الدولة «حفظه الله» نهجاً يستند على استراتيجيات محددة الغايات والأهداف والمقاصد، وعلى منهجية علمية وخطط مؤسسية مبرمجة وعطاء سخي في العمل الوطني، لإعلاء صروح الإنجازات الهائلة التي تحققت في مرحلة التأسيس، فقد شهدت مسيرة الحياة البرلمانية في عهد سموه محطات مهمة ساهمت في تمكين المجلس من ممارسة اختصاصاته الدستورية، تنفيذاً لبرنامج التمكين، الذي كان من أبرز عناصره تعزيز المشاركة وتطوير دور المجلس الوطني الاتحادي بإجراء التعديل الدستوري رقم «1» لسنة 2009م، ومشاركة المرأة عضوة وناخبة وتنظيم انتخابات لعضوية المجلس خلال الأعوام 2006 و 2011م و 2015م.

نسبة المشاركة في العملية الانتخابية **35.29%**



بيانات
انتخابات المجلس
الوطني الاتحادي
3 أكتوبر 2015



الهيئات الانتخابية تتكون من **224.281** عضواً

وجاء انطلاق الفصل التشريعي السادس عشر للمجلس الوطني الاتحادي بعد إجراء التجربة الانتخابية الثالثة ضمن برنامج التمكين والتي جرت بتاريخ 3 أكتوبر 2015م، وشهد هذا الفصل زيادة في عدد الهيئات الانتخابية هي الأكبر، حيث ارتفع من سبعة آلاف عام 2006م في أول تجربة انتخابية إلى 224 ألف ناخب، لتجسد هذه الزيادة في عدد الهيئات الانتخابية حرص القيادة الرشيدة على تمكين المواطنين من المشاركة الفاعلة في مسيرة التنمية السياسية، وتعزيز دور المجلس في مختلف مجالات العمل الوطني في دولة الإمارات.

وجاء انتخاب معالي الدكتورة أمل القبيسي رئيسة للمجلس في 18 نوفمبر 2015م، كأول امرأة تتراأس مؤسسة برلمانية على المستوى العربي ومنطقة الشرق الأوسط، ليجسد ما حققته المرأة من نجاح في المشاركة في عملية التنمية الشاملة، والمشاركة الفاعلة في صناعة القرار في إطار حرص القيادة الحكيمة على تمكين المرأة وتسخير كافة الإمكانيات لتعزيز مشاركتها في مختلف مناحي الحياة.

وأطلق المجلس الوطني الاتحادي استراتيجيته «للأعوام 2016 – 2021» خلال افتتاح دور الانعقاد العادي الثاني من الفصل التشريعي السادس عشر للمجلس، وقد ارتكزت الاستراتيجية على مجموعة من المنطلقات الوطنية التي تعكس فكر القيادة الرشيدة، ومنها برنامج التمكين السياسي الذي أطلقه صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان، رئيس الدولة «حفظه الله» عام 2005.. حيث إن الاستراتيجية تعد نموذجاً للعمل البرلماني المتوازن الحكيم الذي يقدم كل ما هو أفضل لإسعاد شعب الإمارات، ودعم توجهات القيادة الحكيمة في تحقيق مصلحة الوطن والمواطن وتعزيز مكانة الدولة عالمياً.

معالي الدكتورة أمل القبسي
رئيسة المجلس الوطني الاتحادي
أول امرأة تتراأس مؤسسة برلمانية
على المستوى العربي ومنطقة
الشرق الأوسط،



السياسة الخارجية

اتسمت سياسة دولة الإمارات العربية المتحدة الخارجية منذ تأسيسها في عام 1971 بالحكمة والاعتدال والتوازن ومناصرة الحق والعدالة، استناداً إلى أسس الحوار والتفاهم بين الأشقاء والأصدقاء واحترام المواثيق الدولية والالتزام بميثاق الأمم المتحدة، واحترام قواعد حسن الجوار وسيادة الدول ووحدتها وأراضيها وعدم التدخل في الشؤون الداخلية وحل النزاعات بالطرق السلمية.

وشهدت دولة الإمارات العربية المتحدة انفتاحاً واسعاً على العالم الخارجي، أثمر إقامة شراكات استراتيجية سياسية واقتصادية وتجارية وثقافية وعلمية وتربوية وصحية مع العديد من الدول في مختلف قارات العالم، بما عزز المكانة المرموقة التي تتبوؤها في المجتمع الدولي.

وأثبتت السنوات الماضية سلامة هذا النهج الذي أرسى قواعده مؤسس دولة الإمارات وباني نهضتها المغفور له الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان «طيب الله ثراه»، والذي وضع دولة الإمارات في مكانة مرموقة في المجتمع الدولي.

وأكد صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان، رئيس الدولة «حفظه الله» أن «المكانة المرموقة والاحترام الكبير اللذين تحظى بهما دولة الإمارات العربية المتحدة على الصعيد الخارجي، لهما ثمرة المبادئ الثابتة لسياستنا الخارجية التي وضع نهجها ومركزاتها القائد الراحل المغفور له الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان «طيب الله ثراه»، والتي تقوم على التزام الدولة بانتمائها الخليجي والعربي والإسلامي، وحرصها على تعزيز وتوسيع دائرة صداقتها مع جميع دول العالم، ومراعاة حسن الجوار واحترام سيادة الدول ووحدتها وأراضيها وعدم التدخل في شؤونها الداخلية، واللجوء إلى حل النزاعات بالطرق السلمية والالتزام بميثاق الأمم المتحدة والقوانين والمواثيق الدولية».

وقال سموه: إن نجاح السياسة الخارجية شكل أحد أبرز الإنجازات المشهودة لدولة الإمارات، وإن هذا النجاح قام على مجموعة من الثوابت التي أرسى دعائمها القائد المؤسس المغفور له الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان.

وترتكز السياسة الخارجية لدولة الإمارات على قواعد ثابتة من خلال التزامها بمواثيق الأمم المتحدة والقوانين الدولية واحترامها، وإقامة علاقاتها مع دول العالم على أسس الاحترام المتبادل وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للآخرين، مع التزامها بحل النزاعات بين الدول بالحوار والطرق السلمية ووقوفها إلى جانب قضايا الحق والعدل، إضافة إلى الإسهام الفاعل في دعم الاستقرار والسلم الدوليين.



وانعكست علاقات التعاون التي أقامتها الإمارات مع مختلف دول العالم، والتي تجاوزت مرحلة العلاقات الطبيعية والمميزة ووصلت إلى مبادرات ومشروعات وبرامج إنسانية أسهمت، بشهادة الجميع، في تعزيز التعاون الدولي وتحقيق الأمن والاستقرار في العديد من المناطق والمجتمعات حول العالم، وكان ذلك دافعاً لأن تكون الإمارات أول دولة عربية تحظى بإعفاء مواطنيها من تأشيرة الدخول إلى دول منطقة «الشنغن» بقرار تم توقيعه بين الإمارات والاتحاد الأوروبي في بروكسل، حيث بات بإمكان مواطني الدولة حملة الجوازات الدبلوماسية والخاصة والمهمة والعادية السفر إلى 34 دولة أوروبية، لقضاء مدة 6 أشهر في كل سنة على ألا تزيد مدة البقاء على 90 يوماً في الزيارة الواحدة.

وتؤمن دولة الإمارات بقيم العدالة والقانون الدولي وحقوق الإنسان وتوفير مناخ من السعادة لمواطنيها والمقيمين فيها، ويقترن هذا الإيمان بسياسات واقعية قامت بتبنيها انطلاقاً من قناعتها بأن التنمية الحقيقية لا تعني الجانب الاقتصادي فحسب، وإنما تعني وبالدرجة الأولى الاستثمار في البشر، استثماراً مبنياً على قيم التسامح وقبول الآخر، وتحقيق المساواة بين أبناء الشعب من دون تفرقة بين رجاله ونسائه، هذا مع الحفاظ على الدولة الوطنية وتحصينها من عوامل التطرف والطائفية وحماية مؤسساتها وتأمين الاستقرار فيها. ولذلك أنشأت الإمارات مركزاً لمكافحة التطرف هو مركز «هداية»، وساهمت في تأسيس «مركز صواب»، كما تم إنشاء «مجلس حكماء المسلمين» و«منتدى تعزيز السلم في المجتمعات المسلمة» للتعريف بالوجه الحقيقي للإسلام. وكل هذه المؤسسات تستهدف حماية الشباب من استقطاب جماعات التطرف والطائفية والإرهاب والرد على دعاواها الباطلة.

وساهمت وزارة الخارجية والتعاون الدولي في بناء علاقات مع مختلف دول العالم، حيث بلغ عدد الدول التي ترتبط مع الدولة بعلاقات دبلوماسية نحو 189 دولة، فيما ارتفع عدد سفارات الدولة في الخارج إلى 82 سفارة و18 قنصلية، إضافة إلى أربع بعثات دائمة، بينما بلغ عدد السفارات الأجنبية لدى الدولة 110 سفارات و73 قنصلية عامة، و15 مكتباً تابعاً للمنظمات الإقليمية والدولية.



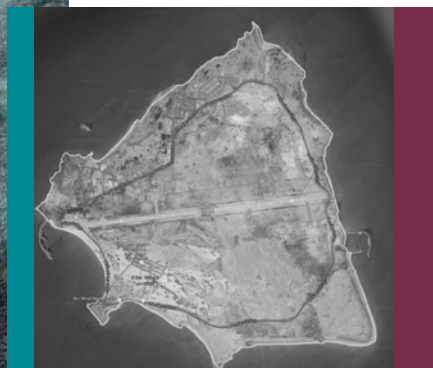
سياسة الإمارات تجاه دول الخليج والمنطقة

تعمل دولة الإمارات العربية المتحدة منذ تأسيسها، وبالتعاون مع أشقائها في مجلس التعاون لدول الخليج العربية وجامعة الدول العربية والمجموعات الأخرى، على مساندة كل المساعي والجهود الدبلوماسية الممكنة، من أجل احتواء بؤر التوتر والصراعات في منطقة الشرق الأوسط، حيث تجدد تأكيدها، باستمرار، ضرورة حل الخلافات بالطرق السلمية.

ودأبت دولة الإمارات على تأكيد حرصها على دعم وتعزيز مسيرة العمل الخليجي المشترك وتطوير علاقات التعاون الثنائي مع دول المجلس، من خلال الاتفاقيات الثنائية المشتركة، واجتماعات اللجان العليا المشتركة، والتواصل والتشاور المستمر عبر الزيارات المتبادلة، على كافة المستويات، وبما يعزز من دور مجلس التعاون ومكانته.

وكان سمو الشيخ عبد الله بن زايد آل نهيان وزير الخارجية والتعاون الدولي قد أعلن في خطابه أمام الدورة الـ 71 للجمعية العامة للأمم المتحدة في نيويورك، أنه «لا يمكن أن تشغلنا أزمات المنطقة عن قضيتنا الوطنية الرئيسة المتمثلة في سيادة دولة الإمارات على جزرها الثلاث: طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى، والتي احتلتها إيران بالمخالفة لأحكام القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة».

ودعا سموه إيران إلى إعادة الحقوق إلى أصحابها، إما طواعية وإما باللجوء إلى الوسائل السلمية لحل النزاعات الدولية، وعلى رأسها اللجوء إلى القضاء أو التحكيم الدوليين.



أبوموسي



طنب الكبرى



طنب الصغرى

سمو الشيخ عبد الله
بن زايد آل نهيان وزير
الخارجية والتعاون الدولي
أثناء خطابه أمام الدورة الـ
71 للجمعية العامة للأمم
المتحدة في نيويورك،



المساعدات والمنح

وطبقاً لما أعلنته وزارة الخارجية والتعاون الدولي في تقريرها الأخير، فإن الإمارات قدمت مساعدات خارجية بقيمة 32.34 مليار درهم إماراتي (8.08 مليار دولار أمريكي) عام 2015، تم توزيعها من خلال 44 جهة مانحة، في 155 دولة حول العالم. وللعام الثالث على التوالي، تخطت قيمة المساعدات الإنمائية الرسمية لدولة الإمارات خلال عام 2015، النسبة التي حددتها الأمم المتحدة وهي 0.7% من الدخل القومي للدول المانحة، حيث قدمت ما يوازي 16.12 مليار درهم إماراتي (4.39 مليار دولار أمريكي)، أي ما يوازي 1.09% من دخلها القومي.

وعلى غرار ما اتبعته دولة الإمارات على مدى الأعوام السابقة، تم إنفاق أغلب المساعدات الخارجية بنسبة 92% أي ما يوازي 75.29 مليار درهم إماراتي (8.10 مليار دولار أمريكي) لدعم المشاريع التنموية، في حين حصلت المساعدات الإنسانية والإغاثية في حالات الطوارئ على 6.7% من المساعدات المدفوعة، بينما حصلت المساعدات الخيرية على النسبة المتبقية 1.3% واستمراراً لما تميزت به المساعدات الإماراتية خلال الأعوام السابقة من المساهمة في التنمية الدولية المستدامة، فقد تميز عام 2015 باستمرار

تعد دولة الإمارات العربية المتحدة من الدول الرائدة في مجال العطاء الإنساني، من خلال مبادراتها العديدة المتلاحقة في كل ميادين ومجالات وساحات العمل الخيري والإنساني على المستويين المحلي والخارجي، حيث تؤمن قيادة الإمارات بأن العمل الإنساني مسؤولية أخلاقية وواجب يجسد التعاضد والتآزر بين الشعوب والأمم.

وأظهرت البيانات الإحصائية أن قيمة المساعدات التنموية والإنسانية والخيرية التي قدمتها دولة الإمارات خلال 44 عاماً ناهزت 173 مليار درهم، وتواصل دولة الإمارات نهجها الإنساني في تقديم المساعدات التنموية والإنسانية والخيرية لمختلف مناطق العالم وشعوبها، حتى بلغ عدد الدول التي استفادت من المشاريع والبرامج التي قدمتها المؤسسات الإماراتية المانحة 178 دولة. وبحسب ما أعلنته لجنة المساعدات الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، وفق البيانات الأولية الخاصة بالدول التي قدمت مساعدات إنمائية رسمية عام 2015، فإن دولة الإمارات العربية المتحدة جاءت ضمن عشر دول مانحة هي الأكثر تقديماً للمساعدات الإنمائية الرسمية، قياساً على دخلها القومي الإجمالي.

173

مليار درهم

إجمالي قيمة المساعدات
التنموية والإنسانية
والخيرية التي قدمتها دولة
الإمارات خلال

44

عاماً

وصلت إلى

178

دولة



تقديم الدعم للقارة الأفريقية التي نالت في العام ذاته نصيب الأسد من المساعدات التي منحتها الإمارات لبقية القارات، حيث بلغ مجموع ما وصل إليها من مساعدات 25.12 مليار درهم إماراتي (6.84 مليار دولار أمريكي) أي 66.7% من إجمالي المساعدات المدفوعة، في حين حصلت قارة آسيا على 6.63 مليار درهم إماراتي (1.81 مليار دولار أمريكي) تلتها قارة أوروبا بـ 162.41 مليون درهم إماراتي (44.2 مليون دولار أمريكي)، وحصلت منطقة أوقيانوسيا على مساعدات إماراتية بلغت قيمتها 96.97 مليون درهم إماراتي (26.4 مليون دولار أمريكي)، وأخيراً حظيت الأمريكتان بمساعدات بلغت 6.38 مليون درهم إماراتي (1.7 مليون دولار أمريكي).

ومن بين أبرز المساعدات المقدمة خلال عام 2015 كانت تلك المخصصة للاجئين والأشخاص النازحين داخلياً، والمتضررين من الأزمات والصراعات في كل من سورية واليمن والعراق، وكذلك المساعدات المقدمة لبناء الطرق وتشديد الجسور والبنية التحتية في مجال الطاقة المتجددة.

وتنوعت الجهات الإماراتية المانحة لمساعدات عام 2015، حيث احتلت المساعدات الحكومية المرتبة الأولى باستثمارها بما نسبته 86.1% من إجمالي المساعدات المدفوعة، وبما قيمته 27.84 مليار درهم (7.57 مليار دولار أمريكي)، واحتلت المساعدات المقدمة من صندوق أبوظبي للتنمية المرتبة الثانية بما قيمته 2.70 مليار درهم (736.73 مليون دولار أمريكي)، فيما احتلت المساعدات المقدمة من مؤسسة خليفة بن زايد للأعمال الإنسانية المرتبة الثالثة بما قيمته نحو 568.32 مليون درهم (154.73 مليون دولار أمريكي)، وحلت هيئة الهلال الأحمر الإماراتي في المرتبة الرابعة بما قيمته 380.42 مليون درهم (103.57 مليون دولار أمريكي).

قيمة المساعدات
الخارجية

32.34
مليار درهم

لعام 2015

الأمريكتان
6.38
مليون
درهم

عالمي
321.18
مليون درهم

أوروبا

126.41
مليون
درهم

آسيا

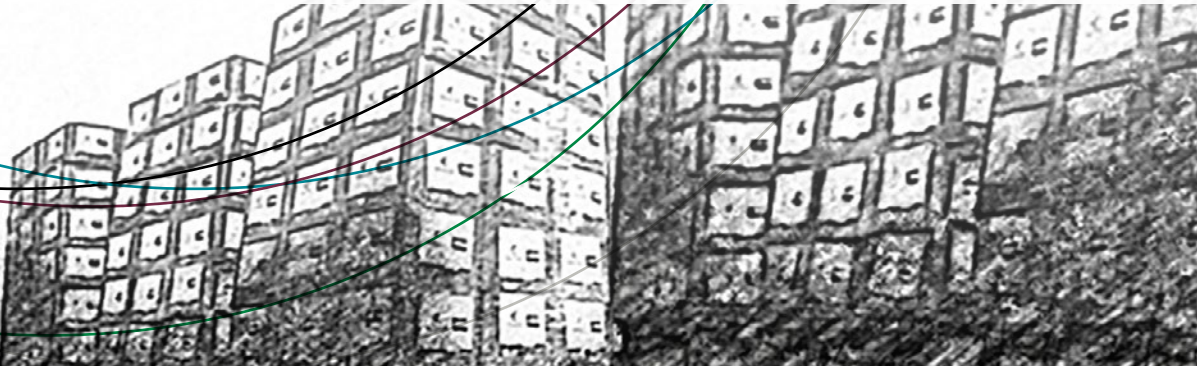
6.632
مليار
درهم

أفريقيا

25.118
مليار درهم

أوقيانوسيا

96.97
مليون
درهم



إعادة الأمل لليمن

ما إن انتهت «عاصفة الحزم» حتى دُشنت عملية «إعادة الأمل» بهدف استكمال تحرير اليمن، وإعادة بناء ما دمره الحوثيون وقوات الرئيس المخلوع علي عبدالله صالح، وبذلت الإمارات جهوداً كبيرة في تهيئة بعض المناطق في سبيل إعادتها مرة أخرى للحياة.. واحتلت الإمارات المرتبة الأولى عالمياً كأكبر مانح للمساعدات خلال الأزمة الإنسانية التي شهدتها اليمن عام 2015، حيث بلغ إجمالي قيمة المساعدات الإنسانية التي وجهتها دولة الإمارات لليمن خلال عام 2015 نحو 3.34 مليار درهم أي ما يعادل 908 ملايين دولار أمريكي، واستفاد منها نحو مليوني فرد، حيث تم تقديم تلك المساعدات بالكامل في صورة منح، شملت 10 محافظات في شمال وجنوب اليمن، وهي: عدن وتعز ولحج والضالع وشبوة وأبين والمهرة ومأرب وحضرموت وسقطرى.

وبحسب بيانات منظمة الأمم المتحدة لعام 2015 تلت إسهامات دولة الإمارات لدعم اليمن في شتى المجالات، كل من الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة. وشملت المساعدات الإنسانية توفير المعونات الغذائية في حالات الطوارئ، وتوزيع أكثر من 30 ألف طن من المواد الغذائية بقيمة 400 مليون درهم، أي (109.1 مليون دولار أمريكي)، وتقديم ما يزيد على ألف طن من الأدوية والمستلزمات الطبية بقيمة 152.1 مليون درهم إماراتي، أي (41.4 مليون دولار أمريكي)، وبلغت قيمة مواد الإغاثة الأخرى 145.9 مليون درهم إماراتي (39.7 مليون دولار أمريكي).

كما شملت المساعدات قيام هيئة الهلال الأحمر الإماراتي بصيانة مستشفى عدن، وتأسيس المركز الوطني لعلاج السرطان بصنعاء ودفع رواتب الأطباء. وقدمت الإمارات جزءاً من هذه المساعدات الإنسانية لإغاثة المتأثرين من إعصار ميغ وشابالا في نوفمبر 2015 في جزيرة سقطرى والسواحل الجنوبية، حيث سیرت جسراً جويّاً للإغاثة حمل 135 طناً من المواد الغذائية وغير الغذائية ومواد الإيواء.

وأنشأت هيئة الهلال الأحمر الإماراتي ومؤسسة خليفة بن زايد للأعمال الإنسانية محطات جديدة لتوليد الطاقة الكهربائية، بقيمة إجمالية بلغت 405.2 مليون درهم أي ما يعادل (110.3 مليون دولار أمريكي)، إضافة إلى توفير وقود بقيمة 200 مليون درهم إماراتي، أي ما يعادل (54.5 مليون دولار أمريكي).

5.99
مليار درهم

قيمة مساعدات الدولة لليمن
خلال الفترة من أبريل 2015
إلى نوفمبر 2016



كما ساهمت الدولة أيضاً في إعادة بناء مطار وميناء عدن بقيمة إجمالية بلغت 151.8 مليون درهم إماراتي (41.3 مليون دولار أمريكي) وتضمنت المساعدات التنموية الإماراتية تقديم 37.8 مليون درهم إماراتي أي (10.3 مليون دولار أمريكي)، لتأهيل عدد من محطات المياه والصرف الصحي وصيانة الآبار بمحافظة عدن والمحافظات المحيطة بها. وبلغ نصيب قطاع التعليم اليمني من إجمالي هذه المساعدات 80.7 مليون درهم أي (22 مليون دولار أمريكي)، وتم تخصيص هذا المبلغ لإعادة بناء وصيانة 154 مدرسة، إضافة إلى توفير مستلزمات التعليم.

كما تم توجيه أغلب المساعدات الإماراتية المقدمة لهذا القطاع بنسبة 98.7% لدعم السياسات الإدارية للقطاع العام، كاستعادة الأمن الداخلي وإعادة تأهيل وصيانة 11 مؤسسة أمنية، منها مراكز الشرطة ومراكز حرس السواحل ومباني الرقابة والتفتيش. وساهمت في تقديم هذه المساعدات، إضافة إلى الحكومة الإماراتية، مؤسسات العمل الخيري في الدولة، ومنها هيئة الهلال الأحمر الإماراتي، ومؤسسة خليفة بن زايد آل نهيان للأعمال الإنسانية، ومؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم للأعمال الخيرية والإنسانية، إلى جانب مؤسسات زايد بن سلطان آل نهيان للأعمال الخيرية والإنسانية، وسلطان بن خليفة آل نهيان الإنسانية والعلمية، وسقيا الإمارات، والرحمة للأعمال الخيرية وبيت الشارقة الخيري وغيرها من مؤسسات وجمعيات الدولة الإنسانية.

إحصاءات عام 2016

بلغت مساعدات دولة الإمارات للجمهورية اليمنية خلال الفترة من أبريل 2015 إلى نوفمبر 2016 نحو 5.99 مليار درهم، أي ما يعادل (1.64 مليار دولار أمريكي). وتوزعت فئات المساعدات الخارجية الإماراتية لليمن ما بين مساعدات تنموية وإنسانية وخيرية، حيث بلغت قيمة المساعدات الإنسانية العاجلة 1.829 مليار درهم ما يعادل (507.30 مليون دولار أمريكي)، أي 30.5% من إجمالي مساعدات دولة الإمارات لليمن في هذه الفترة. وشملت المساعدات الإنسانية توفير المعونات الغذائية والأدوية والمستلزمات الطبية وسيارات إسعاف وأجهزة طبية. فيما بلغت المساعدات التنموية التي تم تقديمها لليمن خلال هذه الفترة 4.148 مليار درهم أي بواقع (1.129 مليار دولار أمريكي). وتوزعت المساعدات الخارجية الإماراتية للتنموية لليمن على عدة قطاعات، حيث تم تخصيص 929.73 مليون درهم ما يعادل (253.13 مليون دولار أمريكي) لدعم قطاع الطاقة والكهرباء، إذ تكفلت دولة الإمارات بدفع النفقات التشغيلية لتوليد الطاقة الكهربائية وخدمات الإمداد الكهربائي.

80.7 مليون درهم

37.8 مليون درهم

151.8 مليون درهم

200 مليون درهم

405.2 مليون درهم

145.9 مليون درهم

152.1 مليون درهم

400 مليون درهم

لقطاع التعليم

لتأهيل محطات المياه
والصرف الصحي

لإعادة بناء مطار
وميناء عدن

لتوفير الوقود

لمحطات توليد
الطاقة الكهربائية
الجديدة

مواد إغاثة

أدوية ومستلزمات
طبية

للمعونات الغذائية
في حالات الطوارئ

3.34
مليار درهم

إجمالي قيمة
المساعدات
الإنسانية التي
وجهتها دولة
الإمارات لليمن خلال
عام 2015

وقدمت دولة الإمارات 486.79 مليون درهم، ما يعادل (132.53 مليون دولار أميركي)، لدعم قطاع النقل اليمني . وتضمنت المساعدات التنموية الإماراتية تقديم 277.65 مليون درهم، نحو (75.59 مليون دولار أميركي)، لدعم قطاع الصحة في اليمن.

وبلغ نصيب قطاع التعليم اليمني من إجمالي هذه المساعدات 161.82 مليون درهم، ما يعادل (44.06 مليون دولار أميركي).. كما تكفلت دولة الإمارات أيضاً بدعم قطاع المياه والصرف الصحي في اليمن، حيث تمت الاستفادة من المساعدات في إعادة تأهيل عدد من شبكات الصرف الصحي بعدد من المدن بقيمة إجمالية بلغت 18.98 مليون درهم، ما يعادل (5.17 مليون دولار).

كما قدمت دولة الإمارات مساعدات لدعم قطاع الحكومة والمجتمع المدني بقيمة 452.55 مليون درهم بما يعادل (123.21 مليون دولار)، عبر دعم كافة أعمال الحكومة ومساعدتها على إدارة متطلبات الاحتياجات اليومية لمختلف الأجهزة الحكومية، في سبيل تسهيل مهمتها في خدمة المواطنين اليمنيين.



رؤية الإمارات

أطلق صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، نائب رئيس الدولة، رئيس مجلس الوزراء، حاكم دبي «رعاه الله» رؤية الإمارات 2021 أثناء اجتماع مجلس الوزراء في عام 2010، والتي تستهدف أن تصبح دولة الإمارات ضمن أفضل دول العالم بحلول «اليوبيل» الذهبي للاتحاد، كما أنها تقتدي بنهج الآباء المؤسسين، فهي تستلهم آفاقها من برنامج العمل الوطني الذي أطلقه صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان رئيس الدولة واعتمده أصحاب السمو أعضاء المجلس الأعلى حكام الإمارات.

وتضمنت أجندة هذه الرؤية، التي عمل عليها أكثر من 300 مسؤول من أبناء الوطن، مؤشرات وطنية في القطاعات التعليمية والصحية والاقتصادية والشرطية وفي مجال الإسكان والبنية التحتية والخدمات الحكومية، وتمتاز هذه المؤشرات الوطنية بكونها بعيدة المدى وتقيس النتائج الرئيسة لأداء الأولويات الوطنية. كما تعمل في معظمها على مقارنة مرتبة دولة الإمارات في المؤشرات الدولية بدول العالم المختلفة.





متحدون في المسؤولية

مجتمع متلاحم محافظ على هويته

متحدون في المصير

مجتمع آمن وقضاء عادل

متحدون في المعرفة

اقتصاد معرفي تنافسي

متحدون في الرخاء

نظام تعليمي رفيع المستوى
نظام صحي بمعايير عالمية
بيئة مستدامة وبنية تحتية متكاملة



وقسمت عناصر هذه الرؤية إلى أربعة عناصر، هي:

متحدون في المسؤولية: من خلال التحلي بالطموح والإحساس بالمسؤولية، والمشاركة بفاعلية في بيئة اجتماعية واقتصادية دائمة التطور، وبناء مجتمع حيوي مترابط، مستندين في ذلك إلى الأسرة المستقرة والتلاحم الاجتماعي والقيم الإسلامية المعتدلة والتراث الوطني الأصيل.

متحدون في المصير: حيث يمضي الاتحاد في مسيرته على خطى الآباء المؤسسين، لضمان تنمية متوازنة في أرجاء الإمارات جميعها، عبر التنسيق الفعال بين الجهات الاتحادية والمحلية، وتكامل التخطيط والتنفيذ على المستوى الوطني في المجالات كافة، إضافة إلى الحفاظ على أمن وسلامة الوطن وتعزيز مكانة الدولة وإبراز دورها كنموذج رائد على الساحة الدولية.

متحدون في المعرفة: اقتصاد معرفي متنوع مرّن تقوده كفاءات إماراتية ماهرة وتعزّزه أفضل الخبرات بما يضمن الازدهار بعيد المدى للإمارات، إضافة إلى تنويع الاقتصاد للاستفادة القصوى من الشراكات الاقتصادية العالمية، مع الأخذ في الاعتبار مسألة تحقيق النمو المتوازن عبر حزمة من مصادر الطاقة المستدامة.. وخلق بيئة أعمال ريادية تؤطّر مهارات الإماراتيين وابتكاراتهم.

متحدون في الرخاء: من خلال التطلع إلى أنظمة تعليم متطورة وتقديم خدمات صحية تتعدى مفهوم العلاج إلى الوقاية من الأمراض، والحفاظ على البيئة.



عناصر الرؤية

متحدون في المسؤولية

متحدون في المصير

متحدون في المعرفة

متحدون في الرخاء

كما أن لهذه الرؤية محاور يطلق عليها
الأجندة الوطنية، وهي:

- **مجتمع متلاحم محافظ على هويته:** من خلال توفير بيئة شاملة تدمج في نسيجها مختلف فئات المجتمع، وتحافظ على ثقافة الإمارات وتراثها وتقاليدها وتعزز من تلاحمها المجتمعي والأسري.
- **مجتمع آمن وقضاء عادل:** من خلال تعزيز شعور كافة أفراد المجتمع بالأمان والوصول بالدولة إلى مراتب متقدمة في الاعتماد على الخدمات الشرطية والجاهزية لحالات الطوارئ، مع الحفاظ على سلامة الطرق، حرصاً على حياة سكان الدولة، وتعزيز عدالة القضاة والاستمرار في ضمان حقوق الأفراد والمؤسسات من خلال نظام قضائي فاعل.
- **اقتصاد معرفي تنافسي:** تواصل حكومة دولة الإمارات جهودها للانتقال إلى اقتصاد قائم على المعرفة، عبر تشجيع الابتكار والبحث والتطوير، وتعزيز الإطار التنظيمي للقطاعات الرئيسية، وتشجيع القطاعات ذات القيمة المضافة العالية بما يطور من بيئة الأعمال ويعزز من جاذبية الدولة للاستثمارات. وتستهدف الأجندة الوطنية أن تكون الدولة من أفضل دول العالم في مجال ريادة الأعمال.
- **نظام تعليمي رفيع المستوى:** تستهدف الأجندة الوطنية تجهيز المدارس والجامعات كافة بالأجهزة والأنظمة الذكية، فضلاً عن جميع الطلاب، وأن تكون المناهج والمشاريع والأبحاث عبر هذه الأنظمة ذكية، كما تتطلع الأجندة الوطنية إلى وضع طلبتنا ضمن أفضل طلبة العالم في اختبارات تقييم المعرفة والمهارات في القراءة والرياضيات والعلوم.
- **نظام صحي بمعايير عالمية:** ستعمل الدولة وبالتعاون مع كافة الهيئات الصحية في الإمارات على اعتماد كافة المستشفيات الحكومية والخاصة وفق معايير وطنية وعالمية واضحة، من ناحية تقديم الخدمات وجودة وكفاية الكادر الطبي، من أجل ترسيخ الجانب الوقائي وتخفيض معدل الأمراض المزمنة.
- **بيئة مستدامة وبنية تحتية متكاملة:** من حيث جودة الهواء، والمحافظة على الموارد المائية، وزيادة الاعتماد على الطاقة النظيفة، إضافة إلى التركيز على جودة البنية التحتية للمطارات والموانئ والطرق، وتعزيز جودة توفير الكهرباء والاتصالات، لتصبح الإمارات في مقدمة الدول في الخدمات الذكية.



مهاور الرؤفة

مآآآم مألاآم مأافظ على هوفآه
مآآآم آمأ وقضاء عاأل
اأآصاأ مأعرفف آنافسف
نظام آعلفمف رففع المأسآوى
نظام صآف بمعاففر عالمفة
بفئة مسآاماة وبنفة آآآفة مأآاملة

التنافسية العالمية

اعتمدت دولة الإمارات العربية المتحدة نهجاً محدداً للارتقاء بتنافسية الدولة ومؤسساتها وسبل تعزيز النمو المستدام والازدهار في المستقبل. وتعتبر المتغيرات الدائمة التي تطرأ على المشهد الاقتصادي للقرن 21 بما في ذلك العولمة والتكامل الاقتصادي الدولي، من أكثر المحركات وراء استراتيجية تنافسية الدولة، وحققت دولة الإمارات خلال الأعوام الخمسة الماضية عددًا من الإنجازات المهمة في إطار نهضتها الشاملة التي أسهمت في ترسيخ مكانتها على المستويين الإقليمي والدولي، باعتبارها نموذجًا يحتذى به في مختلف مسارات العمل التنموي، الأمر الذي جعل من الإمارات منارة للاستقرار والتقدم في منطقة الشرق الأوسط.

ويعزز صوابية هذا المنهج التقييمات الدولية المبنية على معايير عالمية ومنهج علمي رصين، وأبرزها تقرير التنمية البشرية الخاص بـ«البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة» الذي يصنف دولة الإمارات العربية المتحدة حالياً ضمن فئة الدول ذات التنمية البشرية المرتفعة جداً.. وهو مصطلح يتضمن عنواناً شاملاً وجامعاً لمجمل إنجازاتها التنموية. وحافظت الإمارات على المرتبة الأولى عربيًا للعام الثالث على التوالي ضمن تقرير البنك الدولي عن سهولة ممارسة أنشطة الأعمال لعام 2016، متقدمة بذلك على كل دول المنطقة المدرجة في تقرير هذا العام.

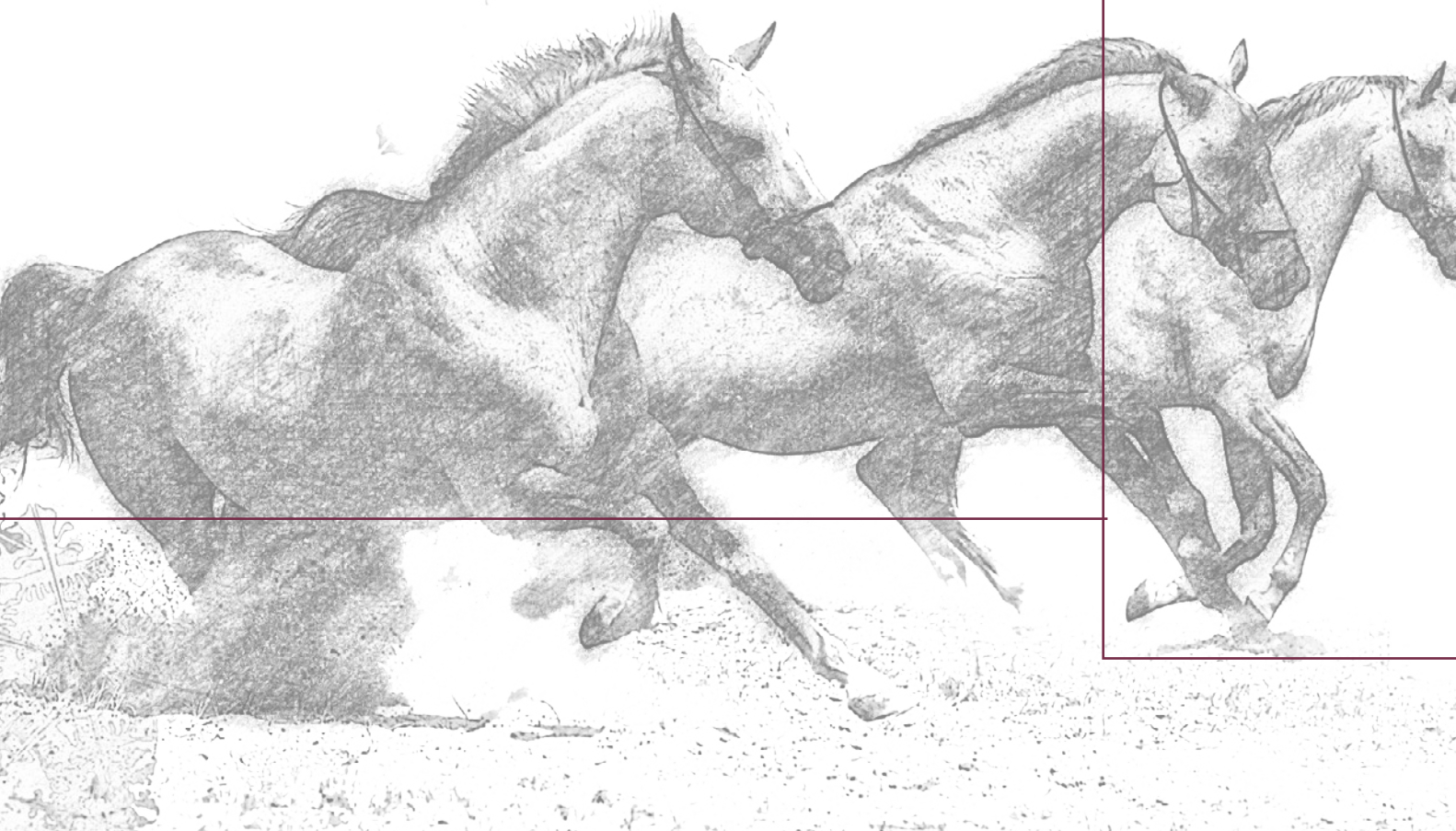
وتقدمت كذلك الدولة بمرتبة واحدة عن تصنيف 2015 لتحتل المرتبة 31 عالميًا، وجاءت ضمن أول خمس دول عالميًا في ثلاثة محاور أساسية، هي: الأولى عالميًا في محور عدم تأثير دفع الضرائب على الأعمال، والثانية في محور استخراج تراخيص البناء، والرابعة عالميًا في محور توصيل الكهرباء.

أما على المستوى الإقليمي فقد تصدرت الإمارات دول المنطقة وجاءت ضمن الدول العشر الأولى عالميًا في عدد التحسينات الموثقة من قبل البنك الدولي خلال سنة واحدة. في محاور توصيل الكهرباء واستخراج تراخيص البناء وحماية المستثمرين وإنفاذ العقود.

المرتبة الأولى عربيًا للعام الثالث
على التوالي حسب تقرير البنك
الدولي عن سهولة ممارسة أنشطة
الأعمال لعام 2016

المرتبة الأولى عالميًا في محور عدم
تأثير دفع الضرائب على الأعمال

المرتبة الأولى عالميًا في محور
إنفاذ العقود ضمن النزاعات
التجارية - تقرير البنك الدولي



وسجل التقرير الصادر هذا العام عن البنك الدولي تقدم الإمارات في عدد من المحاور الأساسية، أولها محور إنفاذ العقود في حال وقوع أي نزاع تجاري بين طرفين، حيث جاءت الدولة في المرتبة الأولى عربياً و18 إقليمياً في تقرير عام 2016.

وشهد اقتصاد دولة الإمارات العربية المتحدة ازدهاراً كبيراً، جعل الدولة ضمن المراتب الأولى في بعض المؤشرات الاقتصادية كمعدل دخل الفرد.

وقد احتلت دولة الإمارات العربية المتحدة المرتبة الأولى عربياً والخامسة عالمياً في «مؤشر مستويات الرضا عن المعيشة»، ضمن تقرير «مؤشر الرضاء العالمي» الصادر عن معهد ليجاتوم البريطاني لعام 2014، كما حافظت الدولة على وجودها ضمن «القائمة الخضراء» وهي القائمة التي تصنف أكثر الدول رضاء في العالم وتشمل 30 دولة فقط، وقد صنفت الإمارات ضمن هذه القائمة منذ إصدار التقرير.

كما احتلت المرتبة الأولى على مستوى العالم في تقارير مؤشرات الثقة، والمركز الأول إقليمياً للعام الثالث على التوالي في التنافسية العالمية والـ12 عالمياً، حسب تقرير الكتاب السنوي للتنافسية العالمية 2015، والمرتبة الأولى إقليمياً على مستوى دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا والـ12 عالمياً في تقرير تمكين التجارة العالمية لعام 2014، كما حصلت الإمارات على المركز الأول عالمياً في ثلاثة مؤشرات للتنافسية العالمية في قطاع السياحة والـ24 عالمياً، والمركز الأول ضمن تقرير تكنولوجيا المعلومات العالمي عربياً.

وتبوأت دولة الإمارات العربية المتحدة المرتبة الأولى إقليمياً في تقرير رأس المال البشري والـ54 عالمياً، وجاءت في المرتبة الأولى عربياً والـ28 عالمياً في تقرير السعادة العالمي الذي تصدره المبادرة الدولية لحلول التنمية المستدامة التابعة للأمم المتحدة.

واحتلت الإمارات المرتبة الأولى عربياً في تقرير تصنيف العلامة التجارية للدول «مجال السياحة»، وحازت المرتبة الأولى على مؤشر الازدهار عربياً والـ30 عالمياً.

#1 عربياً

بفضل الجهود
المبذولة في الدولة
تحتل الإمارات اليوم
المرتبة الأولى عربياً
في 9 تقارير من أصل
14 تقريراً تنافسياً
عالمياً

الكتاب السنوي للتنافسية العالمية

تقرير مؤشر الثقة

تقرير مؤشر الازدهار

تقرير تصنيف العلامة التجارية للدول

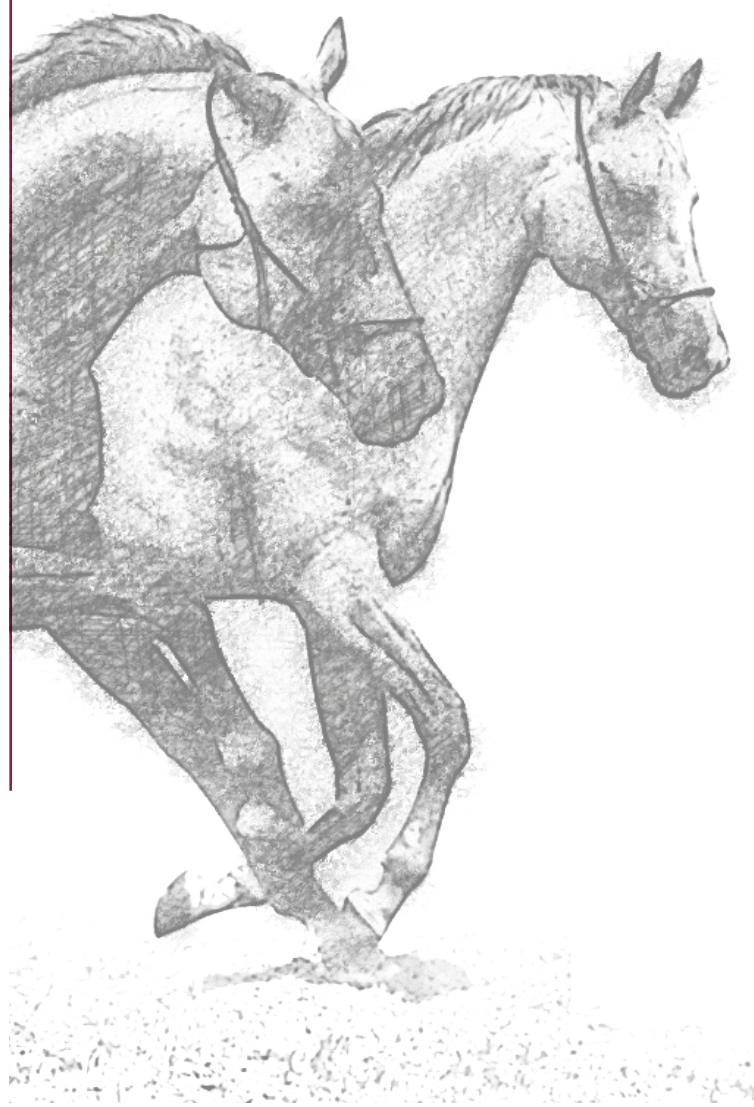
تقرير السعادة العالمي

تقرير سهولة ممارسة الأعمال

تقرير تكنولوجيا المعلومات العالمي

تقرير تنافسية السياحة والسفر

تقرير تمكين التجارة العالمي



وتصدرت الإمارات الدول العربية في تقرير ممارسة أنشطة الأعمال 2017 الصادر عن البنك الدولي في أكتوبر من عام 2016، كما تصدرت عالمياً في محور سهولة دفع الضرائب وقفزت 8 درجات في الترتيب الدولي العام إلى المرتبة 26، وبحسب المنهجية التي اعتمدها البنك الدولي للعام الحالي، قفزت الإمارات من المركز الـ 34 عالمياً إلى المركز الـ 26 متقدمة على كل دول منطقة الشرق الأوسط التي يشملها التقرير.

وكشف أحدث إصدار لتقرير ممارسة أنشطة الأعمال 2017 عن أن الإمارات احتلت مركزاً متقدماً ضمن أفضل 20 دولة عالمياً في خمسة من محاور التقرير العشرة، وهي كما يلي: المركز الأول عالمياً في محور سهولة دفع الضرائب، والرابع عالمياً في كل من محوري سهولة استخراج تراخيص البناء ومحور سهولة توصيل الكهرباء، والمركز التاسع عالمياً في محور حماية المستثمرين الأقلية والمركز الـ 11 عالمياً في محور سهولة تسجيل الملكية.

وكشف أحدث تقرير للتنافسية العالمية 2016 والصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي «دافوس» أن دولة الإمارات حلت في المركز الأول عالمياً في مؤشر «غياب تأثير الجريمة والعنف على الأعمال»، وفي المركز الثاني عالمياً في كل من مؤشر «ثقة الشعب في القيادة» ومؤشر «قلة التبذير في الإنفاق الحكومي»، واحتلت المركز الثالث عالمياً في مؤشر «قلة عبء الإجراءات الحكومية».

كما حصدت الدولة المركز الأول عالمياً في مؤشر «جودة الطرق» والمركز الثاني عالمياً في مؤشر «جودة البنية التحتية للمطارات ووسائل النقل الجوي»، كما جاءت في المركز الثالث عالمياً في كل من مؤشر «جودة البنية التحتية للموانئ البحرية» ومؤشر «نسبة اشتراكات الهاتف المحمول لكل 100 مستخدم».. كما جاءت في المركز الرابع عالمياً في مؤشر «جودة البنية التحتية» والخامس في مؤشر «عدد مقاعد الطيران المتاحة لكل مليون مسافر بالأسبوع».

ويعكس هذا الأداء الاستثمارات الضخمة التي تبذلها الدولة في سبيل تطوير وتحسين البنية التحتية.



تحتل دولة الإمارات المركز

12#

في مجال الإنفاق السياحي
متخطية متوسط الإنفاق
الإقليمي والعالمي

اقتصاد الإمارات

يحقق الاقتصاد الإماراتي أداء استثنائياً، وذلك بفضل حرص دولة الإمارات العربية المتحدة منذ فترة طويلة على تبني **سياسة تنموية تقوم على تنويع مصادر الدخل ودعم القطاعات غير النفطية**. إذ يتميز اقتصاد الدولة بالبنية التحتية ذات الأداء المستقر والمتوازن على الرغم من كل ما يحيط به من تحديات خارجية، سواء على الجانب الاقتصادي المتمثل في المستويات الاقتصادية الدولية والتراجع غير المسبوق في أسعار النفط العالمية أو ما يحيط بالمنطقة من اضطرابات.

الإمارات تعتمد ميزانية لخمس سنوات

اعتمد مجلس الوزراء، برئاسة صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي، الميزانية الاتحادية للأعوام 2017-2021 بإجمالي 248 مليار درهم.

• 2021

248

مليار درهم

ميزانية

الدولة

• 2017

وخصص مجلس الوزراء أكثر من نصف الميزانية للقطاعات ذات العلاقة المباشرة بالمواطنين وخدماتهم. وحددت الحكومة ميزانية قدرها 48.7 مليار درهم لعام 2017 إضافة إلى إيرادات الجهات المستقلة والاستثمارات المالية.

وأكد صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم أن الحكومة مستمرة في تحقيق سعادة شعبها، وتوفير الرخاء والأمن والعيش الكريم لأفراد المجتمع وتوجيه الموارد المالية لتحقيق الرخاء والرفاهية للمواطنين والمقيمين.

وتوفر الميزانية التي أقرتها الحكومة بإجمالي 248 مليار درهم الاعتمادات اللازمة للحكومة لمدة خمس سنوات، وذلك للمرة الأولى في تاريخ الحكومة الاتحادية في دولة الإمارات منذ إنشائها عام 1971 رغم الانخفاض الكبير في أسعار النفط.

وتعد دولة الإمارات أول دولة عربية تعد ميزانية دورية لخمس سنوات، بهدف تطوير مستوى الخدمات الاجتماعية المقدمة والتركيز على رفع مستوى الخدمات الحكومية الذكية، وزيادة نسبة رضا المتعاملين عن جهود الحكومة الاتحادية التي تسعى إلى توفير الرفاهية والرخاء والسعادة والأمن لأفراد المجتمع.



الإمارات ما بعد النفط

أثارت التطورات التي شهدتها أسواق النفط العالمية منذ منتصف عام 2014 العديد من التساؤلات حول انعكاسات التراجع الملحوظ في الأسعار العالمية للنفط على الأوضاع الاقتصادية في الدول الرئيسة المصدرة له، ومنها بطبيعة الحال دولة الإمارات العربية المتحدة، وما إذا كان استمرار مثل هذه المستويات المتدنية من الأسعار سيؤدي إلى مشكلات في المالية العامة، وفي تطبيق خطط التنمية الاقتصادية، وإيجاد فرص التوظيف للشباب، إلى جانب أبعاد أخرى متعددة اقتصادية واجتماعية في الدول المذكورة.

وتسعى الإمارات إلى أن تكون نموذجاً لدولة نجحت في تحويل اقتصادها من الاعتماد على الموارد الطبيعية إلى الصناعات المتقدمة والبحث العلمي، بفضل مهارات وعقول أبنائها، وهذا ما أكده صاحب السمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان، ولي عهد أبوظبي، نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة، خلال مشاركته في أعمال «خلوة الإمارات ما بعد النفط» في نهاية يناير من عام 2016.

دولة الإمارات.. محوران أساسيان لمواجهة تقلبات أسعار النفط

تعاملت دولة الإمارات العربية المتحدة بصورة مُبكرة وسبّاقة مع الآثار السلبية المحتملة لتقلبات عوائد النفط، سواء بتراجع أسعاره العالمية، كما حدث مؤخراً، أو احتمالات نزوبه في المستقبل البعيد، وذلك من خلال التركيز على محورين أساسيين، وهما: **(التنوع الاقتصادي، ورفع كفاءة المالية العامة)**، حيث عملت الدولة على تطوير الاقتصاد والنظم التعليمية المؤهلة للمنضمين لسوق العمل بالدولة، بصورة تأخذ في الاعتبار هذه الآثار المحتملة، وتحولها من مصادر للقلق إلى مصادر للاحتفال بتحقيق التقدم الاقتصادي القائم على التنوع والحدّاث والتطور التقني.

وفي هذا الإطار، تبنت دولة الإمارات العربية المتحدة عدداً من استراتيجيات التنوع الاقتصادي، التي استهدفت تقليص دور قطاع النفط في النشاط الاقتصادي وزيادة دور قطاعات تتميز فيها الدولة بمزايا تنافسية، مثل السفر والسياحة، والخدمات المالية، والتجارة الخارجية، وتقنية المعلومات، وصناعات مثل مكونات الطائرات، وعملت على توفير البيئة الملائمة والمثالية المشجعة للاستثمار الخاص والاستثمارات الخليجية والأجنبية في الدولة، وذلك بتيسير وتحديث الإجراءات، والاعتماد على مبدأ الحكومة الذكية، وتوفير شبكات للخدمات الأساسية، سواء للطرق أو الاتصالات، أو المطارات والموانئ، أو المناطق الحرّة.

*** التنوع الاقتصادي**
*** رفع كفاءة المالية العامة**



كما عملت الدولة على التعامل مع الفوائض المالية المتحققة من النفط بصورة تسمح بتجنب سلبيات تراجع أسعاره وتحقيق العدالة في توزيع هذه العوائد بين الأجيال، من خلال استثمارات صناديق الثروة السيادية، التي تعتبر الأكبر عالمياً، والتي تسمح بتنويع مصادر الدخل وتحمي الدولة من تقلبات أسعار النفط، وتحافظ على الثروة وتنميها للأجيال المستقبلية.

وبذلت دولة الإمارات العربية المتحدة جهوداً ملموسة ورائدة في تنمية بدائل الطاقة للاستخدام المحلي، بحيث لا تواجه اختناقات في إمدادات الطاقة بنمو الطلب عليها مع تنامي الاقتصاد الإماراتي، وتحقيق في الوقت نفسه الريادة في حماية البيئة. وقد تبنت الدولة استراتيجية قائمة على الاستغلال السلمي للطاقة النووية التي تطبق أعلى معايير الأمان العالمية، فضلاً عن الاستثمار في تطوير تقنيات الطاقة المتجددة والنظيفة من خلال مشروعات مثل مدينة «مصدر»، ومحطة «شمس 1» للطاقة الشمسية التي تعتبر من أكبر وأهم المشاريع العالمية في هذا المجال.

وعلى جانب المالية العامة، بذلت دولة الإمارات جهوداً ملموسة، على المستويين الاتحادي والمحلي، لزيادة كفاءتها على جانبي الإيرادات والنفقات، واتخذت السلطات الإماراتية خطوات لتحرير أسعار الوقود بالدولة، ليتم تحديدها بصورة مرنة شهرياً، وتعكس تطورات الأسعار العالمية، وبما يسهم في ترشيد استهلاك الطاقة وتقليل الأثر الضار لاستهلاكها الزائد على البيئة، وتقليل الاختناقات المرورية والضغط على الطرق.

كما تم تعزيز مصادر الإيرادات الحكومية وتوفير الموارد اللازمة لتطوير وصيانة البنية التحتية من خلال انتهاج نظم حديثة لتحصيل رسوم لخدمات حكومية أساسية، سواء في استخدام الطرق المرورية المتطورة، أو المواقف، إضافة إلى تطوير شبكات متميزة من المواصلات العامة، والعمل على تطوير خطوط السكك الحديدية.

اتخذت السلطات
الإماراتية خطوات
لتحرير أسعار
الوقود بالدولة،
ليتم تحديدها
بصورة مرنة
شهرياً

نظرة مستقبلية

من المنتظر أن تستمر دولة الإمارات في العمل على تطوير اقتصادها بالتنوع الاقتصادي بعيداً عن قطاع النفط، وبالعمل على تشجيع الاستثمار الخاص المحلي والخليجي والأجنبي. ويُنتظر في هذا الإطار أن تعمل الدولة على دعم مزاياها التنافسية الجاذبة لهذه الاستثمارات، بتطبيق أفضل التقنيات في مجالات الاتصالات، وتطوير شبكات الطرق والمطارات والموانئ، والسكك الحديدية، لتحقيق المزيد من التقدم والريادة العالمية. كما يُنتظر أن تعمل الدولة على تطوير أسواقها المالية، لتصبح مركزاً مالياً عالمياً، وأن توفر من خلال هذه الأسواق أدوات مالية متقدمة في مجالات مثل التمويل الإسلامي على سبيل المثال.

كذلك، يمكن أن يتم مستقبلاً دعم الدور الرائد للقطاع الخاص، حتى في الخدمات الأساسية بالدولة، من خلال تزايد الاعتماد على تطبيق أسلوب «الشراكة بين القطاعين العام والخاص»، في تنفيذ المشروعات الكبيرة. ويُنتظر أيضاً أن تكثف الدولة جهودها لتطوير المشروعات الصغيرة والمتوسطة، بحيث تكون مصدراً رئيساً لإيجاد الفرص الاقتصادية للشباب المبتكرين، وإيجاد فرص توظيف ومساهمة اقتصادية بناءة للشباب بصورة عامة، وبما يتواءم أيضاً مع التوجه الراهن لتطوير نظم التعليم، بالاعتماد على التقنيات الحديثة وتطوير المناهج والتدريب المهني بما يتماشى مع الاحتياجات المستقبلية لسوق العمل.

كما يُنتظر أن تعمل دولة الإمارات مع بقية دول مجلس التعاون الخليجي، من أجل تطوير السوق الخليجية المشتركة، لإنجاز المستهدف منها من حرية انتقال المواطنين ورؤوس الأموال والسلع، وتحقيق المزيد من التعاون والتنسيق لتشكيل استراتيجيات خليجية متسقة للمنطقة ما بعد النفط.



دور القطاع الخاص في مسيرة التنمية

أكد اتحاد غرف التجارة والصناعة في الدولة تعاظم دور القطاع الخاص الإماراتي وأجهزته المؤسسية في مسيرة التنمية والتطوير في ظل الوضع المالي الجيد للدولة.

فقد برز القطاع الخاص كشريك أصيل للدولة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والعمرانية وفي الاستثمارات بشكل عام، وأصبح الاعتماد عليه واضحاً في العديد من الأنشطة الاقتصادية بما في ذلك التعليم والصحة والخدمات الاجتماعية، وانعكس ذلك في نسبة نموه السنوي التي بلغت 5% ومساهمته في الناتج المحلي الإجمالي التي بلغت أكثر من 60% في عام 2015.

وقد شكل عام 2015 تحدياً لاتحاد الغرف في كيفية الارتقاء بخدماته وتسهيل نشاطات القطاعات الاقتصادية، في ظل التطورات الاقتصادية الإقليمية والدولية فجاءت كل المؤشرات في بداية عام 2016 تعزز الثقة بأن الإمارات مازالت وجهة المستثمرين الأولى في المنطقة..

كما يلعب القطاع الخاص دوراً مهماً في تصدر دولة الإمارات منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في أكثر من 10 مؤشرات فرعية في تقرير ممارسة أنشطة الأعمال الصادر عن البنك الدولي، ولتكون مقرأ إقليمياً لأكثر من 25% من أصل 500 شركة هي الأكبر في العالم، فضلاً عن مساهمته في استيعاب العمالة، وتوفير فرص العمل ومساهمته في الصادرات وفي نمو القطاعات الإنتاجية والخدمية بالاقتصاد الوطني خلال السنوات الماضية.

مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي
الإجمالي بلغت أكثر من 60% في عام 2015.



إجمالي التجارة الخارجية
غير النفطية

553.4

مليار درهم
خلال النصف الأول
من 2016



إجمالي الواردات

349.9

مليار درهم
خلال النصف الأول
من 2016

إجمالي الصادرات

88.8

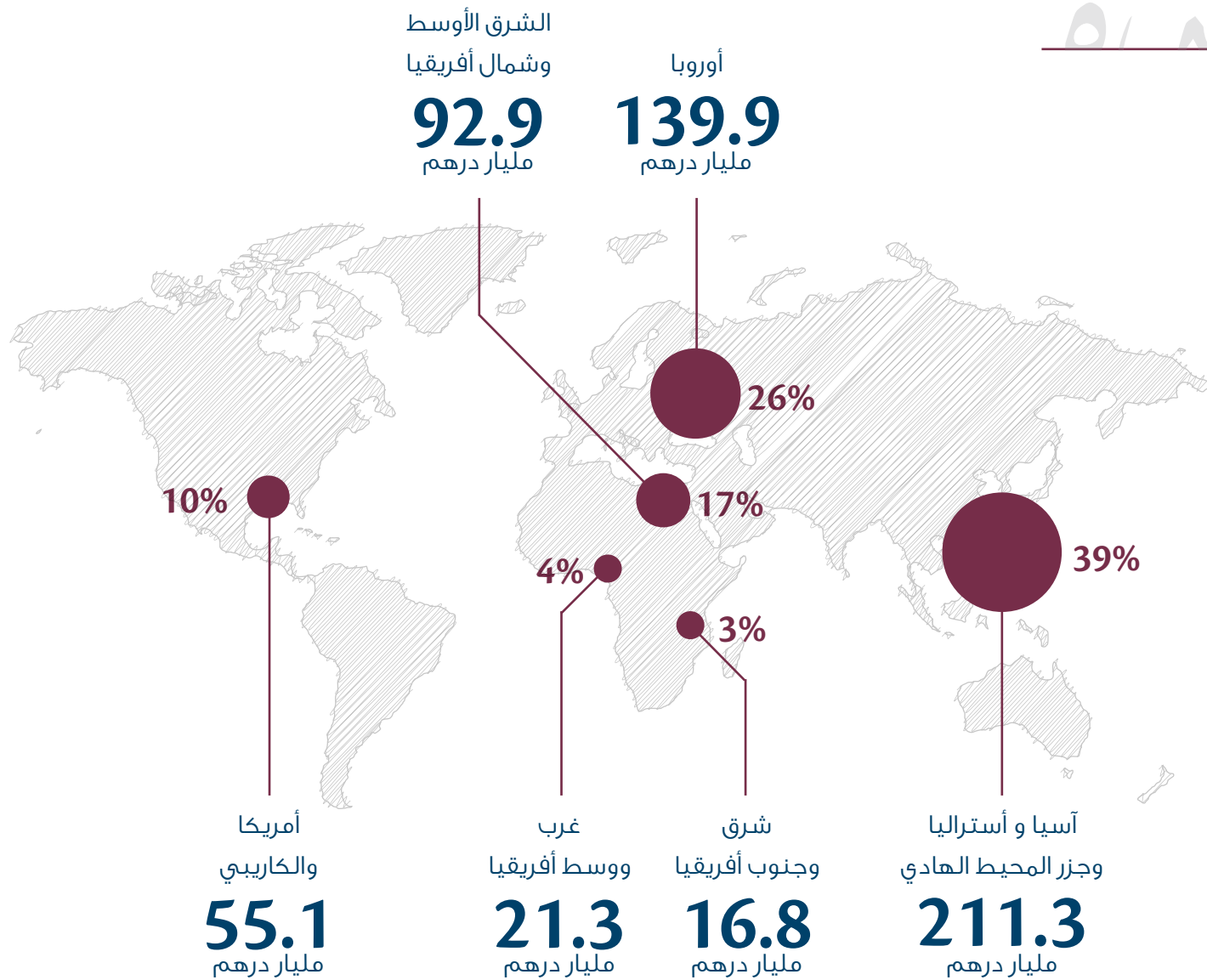
مليار درهم
خلال النصف الأول
من 2016

التجارة الخارجية غير النفطية

أظهرت البيانات الإحصائية الأولية للهيئة الاتحادية للجمارك ارتفاع إجمالي التجارة الخارجية غير النفطية المباشرة لدولة الإمارات من حيث القيمة، إلى 553.4 مليار درهم خلال النصف الأول من عام 2016 مقارنة مع 535.7 مليار درهم في الفترة نفسها من العام الماضي بزيادة قدرها 17.7 مليار درهم وبنسبة نمو 3%، وبلغت حصة الواردات من إجمالي التجارة الخارجية 349.9 مليار درهم خلال النصف الأول من عام 2016 بنسبة نمو 3% مقارنة مع الفترة نفسها من العام الماضي، في حين حققت قيمة الصادرات نمواً بنسبة 9% لتصل إلى 88.8 مليار درهم، كما شهدت قيمة إعادة التصدير استقراراً إلى حد كبير لتبلغ 114.7 مليار درهم.

وفيما يتعلق بخريطة الشركاء التجاريين لدولة الإمارات في مجال التجارة الخارجية المباشرة، أشارت الإحصاءات إلى أن إقليم آسيا وأستراليا وجزر المحيط الهادي حافظ على صدارته في ترتيب شركاء التجارة غير النفطية للدولة خلال النصف الأول من العام الجاري، بحصة بلغت 211.3 مليار درهم نسبتها 39% من إجمالي التجارة غير النفطية، تلاه إقليم أوروبا بقيمة 139.9 مليار درهم تعادل نسبة 26%، ثم الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بحصة قيمتها 92.9 مليار درهم بنسبة 17%، وأمريكا والكاريبي بقيمة 55.1 مليار درهم تمثل نسبة 10% وغرب ووسط أفريقيا 21.3 مليار درهم بنسبة 4%، وأخيراً شرق وجنوب أفريقيا بحصة قيمتها 16.8 مليار درهم وبنسبة 3%.

وحول أفضل السلع التي تم التعامل معها خلال النصف الأول من عام 2016، كشفت الإحصائيات أن الذهب الخام ونصف المشغول حل في المرتبة الأولى باعتباره أفضل السلع التي استوردتها الإمارات بحصة بلغت 55.6 مليار درهم، تلتها واردات الماس غير المركب بقيمة 24 مليار درهم، ثم السيارات بقيمة 21.8 مليار درهم ثم أجهزة الهاتف بقيمة 17.3 مليار درهم، ثم الحلبي والمجوهرات من المعادن الثمينة بقيمة 13.7 مليار درهم.



خريطة الشركاء التجاريين لدولة الإمارات في مجال التجاره الخارجية المباشرة - 2016

وبرغم تخفيض منظمة التجارة لتقديراتها لنمو التجارة العالمية في عام 2016، محذرة من أن النمو الاقتصادي العالمي سيكون الأبطأ منذ الأزمة المالية، فإن دولة الإمارات كانت بعيدة عن توقعات هذه المنظمة، حيث تم تصنيف اقتصاد البلاد في عام 2016 بأكثر الاقتصادات تنافسية.. وحسب تقرير التنافسية العالمية 2016-2017 الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي (دافوس) في سويسرا، صعدت دولة الإمارات العربية المتحدة إلى المرتبة السادسة عشرة عالمياً والمركز الأول إقليمياً ضمن الاقتصادات العشرين الأكثر تنافسية في العالم، متفوقة على العديد من الاقتصادات المتقدمة مثل أستراليا وفرنسا وبلجيكا.

ورصد التقرير هذا العام اقتصاد 138 دولة تم تصنيفها عبر أداء 114 مؤشراً مدرجاً ضمن 12 محوراً أساسياً، منها محاور المؤسسات والبنية التحتية والتعليم والصحة والابتكار وكفاءة سوق العمل وغيرها.

وحصلت الإمارات في تقرير هذا العام على مراتب متقدمة تبلورت في إدراجها ضمن المراكز الأولى عالمياً في عدد من المحاور الأساسية بالتقرير، حيث جاءت الإمارات في المركز الثالث عالمياً في محور كفاءة سوق السلع، والذي يعد دلالة عالمية على نجاح سياسة التنوع الاقتصادي، كما جاءت في المركز الرابع عالمياً في محور البنية التحتية ما جعلها بيئة جاذبة للاستثمار والأعمال على المستوى الإقليمي والعالمي. وتعد الإمارات من الدول ذات التجارب الرائدة عالمياً في مجال الاقتصاد الإسلامي، وكان لها السبق في العديد من نشاطاته حتى باتت تجربتها ملهمة لمعظم دول العالم في هذا المجال ويطلق عليها عاصمة الاقتصاد الإسلامي في العالم، كما كانت من أوائل الدول التي شاركت في تأسيس أول شبكة دولية لاعتماد المنتجات الحلال على مستوى العالم، بهدف زيادة حجم صناعة المنتجات الحلال العالمية إلى نحو 2.6 تريليون دولار بحلول 2020 وتحويلها إلى أكبر صناعة عالمياً في عام 2030.

كشفت الإحصائيات أن أفضل السلع
التي تم التعامل معها خلال النصف
الأول من عام 2016
الذهب الخام ونصف المشغول
الماس غير المركب
السيارات
أجهزة الهاتف
الحلي والمجوهرات من المعادن
القيمة



55.6
مليار درهم



24
مليار درهم



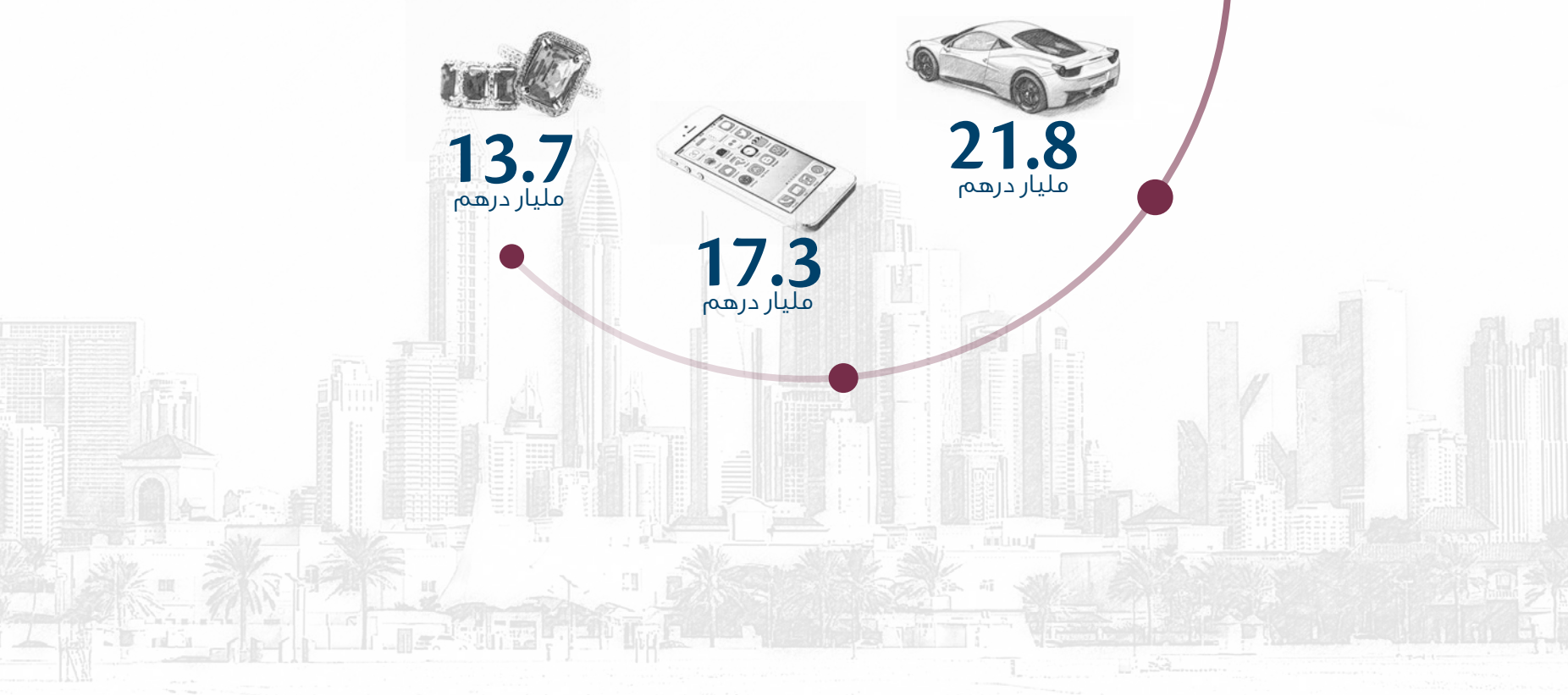
21.8
مليار درهم



17.3
مليار درهم



13.7
مليار درهم



العمل والعمال

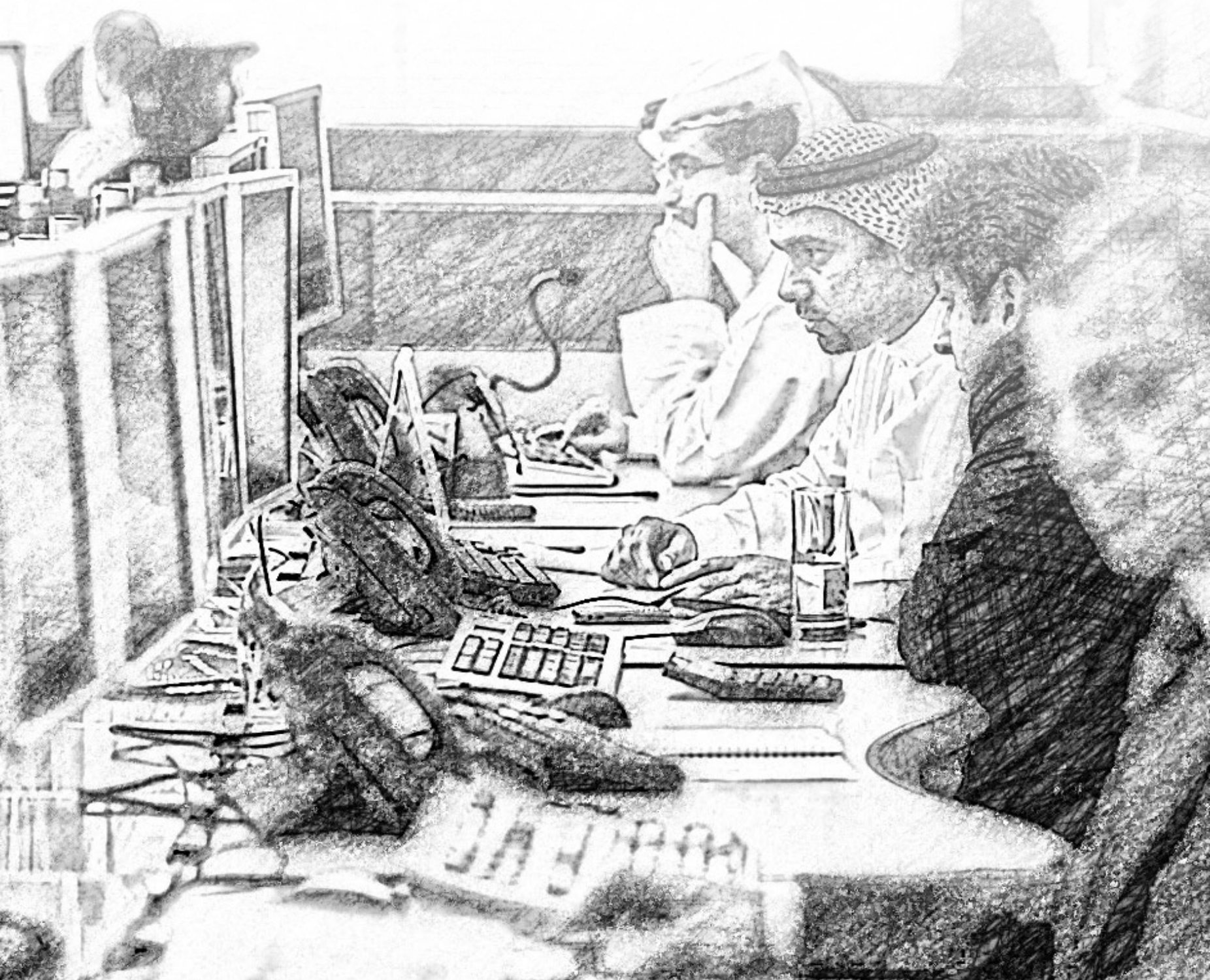
شهد سوق العمل خلال عام 2016 تحولاً لافتاً باتجاه الدخول في مرحلة جديدة تستهدف تمكين المواطنين والمواطنات بوظائف جاذبة ومستقرة في مؤسسات القطاع الخاص وتعزيز الإنتاجية وشفافية علاقة العمل، حيث اتخذت وزارة الموارد البشرية والتوطين حزمة سياسات جاءت في إطار إدارتها لسوق العمل في الدولة، بما ينسجم مع متطلبات الأجندة الوطنية وتحقيق رؤية الإمارات 2021، ووفقاً لمرتكزات ورؤية «حكومة المستقبل».

فعلى صعيد التوطين في القطاع الخاص، أعلنت وزارة الموارد البشرية والتوطين عن جانب من سياساتها وبرامجها الجديدة لدعم وتعزيز هذا الملف، حيث أصدر معالي صقر غباش وزير الموارد البشرية والتوطين منتصف 2016 قراراتين من المقرر تطبيقهما مطلع عام 2017، حيث يستهدفان تعزيز فرص توظيف المواطنين والمواطنات بوظائف نوعية.

كما أصدر معالي صقر غباش قراراً بإعفاء المنشآت الصغيرة والمتوسطة المرخصة من مؤسسات دعم مشاريع الشباب، من تقديم الضمانات المصرفية واحتساب رسوم مخفضة على الخدمات التي تقدمها الوزارة لتلك المنشآت وفق ضوابط محددة، وهو الأمر الذي من شأنه تحفيز المواطنين والمواطنات على ريادة الأعمال وإنشاء مشاريع ذات قيمة مضافة وقيادة قطاعات اقتصادية مهمة.

ومع بداية 2016 طبقت وزارة الموارد البشرية والتوطين حزمة سياسات جديدة تمثلت في ثلاثة قرارات أصدرها معالي صقر غباش في شأن العمل بنماذج العقود المعتمدة من قبل الوزارة، وحالات انتهاء علاقة العمل ومنح العامل تصريح عمل جديداً للانتقال من منشأة إلى أخرى بعد انتهاء علاقة عمله مع المنشأة المنقول منها.

ولاقت تلك القرارات ترحيباً وإشادة دولية من قبل المنظمات المعنية بقضايا العمل، نظراً لكون هذه القرارات تستهدف إرساء وتعزيز علاقات عمل متوازنة ومنتجة بين طرفيها مرجعيتها عقد العمل، وترتكز على التراضي والشفافية في التعاقد بما يحفظ الحقوق لكلا الطرفين إلى جانب تعزيز مرونة الانتقال في سوق العمل، وتلبية



احتياجات أصحاب العمل من العمال من داخل الدولة وخارجها، بما يضمن استمرار منشآتهم في المساهمة الفاعلة في اقتصاد الدولة، واستقطاب الخبرات والكفاءات إلى سوق العمل.

كما طبقت وزارة الموارد البشرية والتوطين اعتباراً من أكتوبر 2016 قراراً جديداً لتعزيز سياستها في شأن حماية أجور العمال، وهو الأمر الذي يؤكد مجدداً أن حقوق العمال في دولة الإمارات خط أحمر لا يجوز الاقتراب منه أو تعديه، حيث تحميه التشريعات المتقدمة، والممارسات العملية المثلى. وطورت الوزارة نظاماً إلكترونياً يتيح للمنشآت تقييم ذاتها من حيث حجم العمل وعدد العمالة، وهو ما من شأنه تسهيل عمل المفتشين عند زيارتهم، وابتكرت الوزارة جهازاً ذكياً لتوعية العمال بحقوقهم وواجباتهم يعتمد في عمله على شاشة ذكية تعمل باللمس وترتبط بالإنترنت، كما تستعد وزارة الموارد البشرية والتوطين لتشغيل مشروعين مبتكرين أحدهما يتمثل بـ «سيارة مستقبلية للتفتيش»، تعتمد في آليتها التشغيلية على منظومة متكاملة من النظم الذكية المترابطة، والآخر عبارة عن «طائرة استطلاع ذكية» تعمل بجهاز تحكم عن بعد لدعم مفتشي الوزارة خلال تنفيذ حملاتهم التفتيشية.

وتحرص وزارة الموارد البشرية والتوطين على تمثيل دولة الإمارات في المنظمات والمحافل والفعاليات الدولية والإقليمية ذات العلاقة بقضايا العمل.

وانطلاقاً من ذلك، تشارك الوزارة بفاعلية في فعاليات وأنشطة واجتماعات في مجلس إدارة منظمة العمل الدولية، بوصف الدولة عضواً أصيلاً في المجلس للدورة 2014-2017 وذلك عن حكومات مجموعة آسيا والباسفيك، كما تشغل دولة الإمارات ممثلة في وزارة الموارد البشرية والتوطين موقع نائب لرئيس مجلس إدارة المركز الدولي للتدريب التابع لمنظمة العمل الدولية عن مجموعة الحكومات، خلال الفترة من 2014-2017.

ابتكرت الوزارة جهازاً ذكياً
لتوعية العمال بحقوقهم
وواجباتهم يعتمد في
عمله على شاشة ذكية
تعمل باللمس وترتبط
بالإنترنت

و «طائرة استطلاع ذكية»
تعمل بجهاز تحكم عن
بعد لدعم مفتشي الوزارة
خلال تنفيذ حملاتهم
التفتيشية.



إكسبو 2020

من المقرر أن تستضيف دولة الإمارات العربية المتحدة معرض إكسبو الدولي المرموق عام 2020 في إمارة دبي، وهو حدث دولي ضخم سيساعد على تعزيز قطاعات الاقتصاد والسياحة في المدينة، إلى جانب ترسيخ مكانة الدولة بشكل عام وإمارة دبي بشكل خاص كمركز عالمي لاغتنام الفرص.

وتحظى دولة الإمارات العربية المتحدة بالقدرات اللوجستية الكافية لاستضافة هذا الحدث الدولي، حيث يمكن لثلثي سكان العالم الوصول إلى دبي خلال مدة لا تتجاوز 8 ساعات بالطائرة، وسيقام إكسبو على مساحة 438 هكتاراً بالقرب من ثلاثة مطارات دولية وهو متصل بشبكة نقل مخصصة لهذا الحدث العالمي.

ويُتوقع أن يستقطب إكسبو دبي 25 مليون زيارة خلال فترة تنظيمه، وذلك بداية من يوم الافتتاح في 20 أكتوبر 2020 وحتى يوم الختام في 10 أبريل 2021، كما سيجتمع على أرضها أكثر من 180 دولة.

وتعدّ المكاسب الاقتصادية المتوقعة أن تترتب على استضافة معرض «إكسبو 2020» في مقدمة المكاسب التي ستجنيها دولة الإمارات، إذ يتوقع أن يوفر الفوز بالاستضافة 277 ألف فرصة عمل، من ضمنها 50 ألف فرصة دائمة.

وبالنظر إلى العدد الكبير من الزائرين، فإن قطاع السياحة والسفر في الدولة سيشهد تطورات لافتة في العقد الثاني، ما سيؤدي إلى تحول دولة الإمارات إلى قطب سياحي عالمي جاذب بفضل تعرف ملايين الزائرين إلى الإمكانيات السياحية الكبيرة التي تتمتع بها الدولة، إذ إنه وللمرة الأولى في تاريخ «إكسبو» ستبلغ نسبة القادمين من الخارج 70% من إجمالي زوار المعرض. ومن المتوقع أن يتجاوز عدد الغرف الفندقية 80 ألف غرفة ستكون جاهزة لتقديم أفضل سبل الراحة للنزلاء خلال فترة انعقاد المعرض.



تصميم مدينة إكسبو 2020

المتوقع أن يستقطب إكسبو ما يقرب من 25 مليون زائر خلال فترة تنظيمه من أكتوبر 2020 إلى أبريل 2021



ويحمل كل معرض من معارض إكسبو موضوعاً رئيساً يهتم البشرية جمعاء، وعليه سيعمل إكسبو 2020 دبي وفق شعاره الرئيس المتمثل في «تواصل العقول، وصنع المستقبل»، ما يعني إدراكه أن الوصول إلى حلول مستدامة للمشكلات العالمية يتطلب تفهم مختلف الثقافات وتعاون الدول والمناطق المختلفة، ويأتي مفهوم إكسبو 2020 دبي تجسيداً لعالمنا الحديث الذي يسوده الترابط والتواصل أكثر من أي وقت مضى، كما أنه سريع التغير.

وسيركز إكسبو 2020 على ثلاثة جوانب من الفرص: تطوير رأس المال البشري لتحفيز التقدم، وضرورة توفير رأس المال كمصدر لدعم النمو، والشراكات كدافع أساسي للابتكار والتوظيف. كما سيعمل على استكشاف عدد من جوانب التنقل: تمكين الأفراد



من خلال وسائل النقل، وتسهيل توزيع البضائع والمصادر والوصول إليها، وتطوير وسائل الاتصال الافتراضية من خلال تكنولوجيا المعلومات. وسيختبر دور النظم البيئية وتلك التي أسسها الإنسان لضمان مرونة المجتمعات ورفاهية العيش، وضرورة ترشيد استهلاك المصادر الطبيعية لحفظها للأجيال القادمة، وذلك ضمن مفهوم الاستدامة.

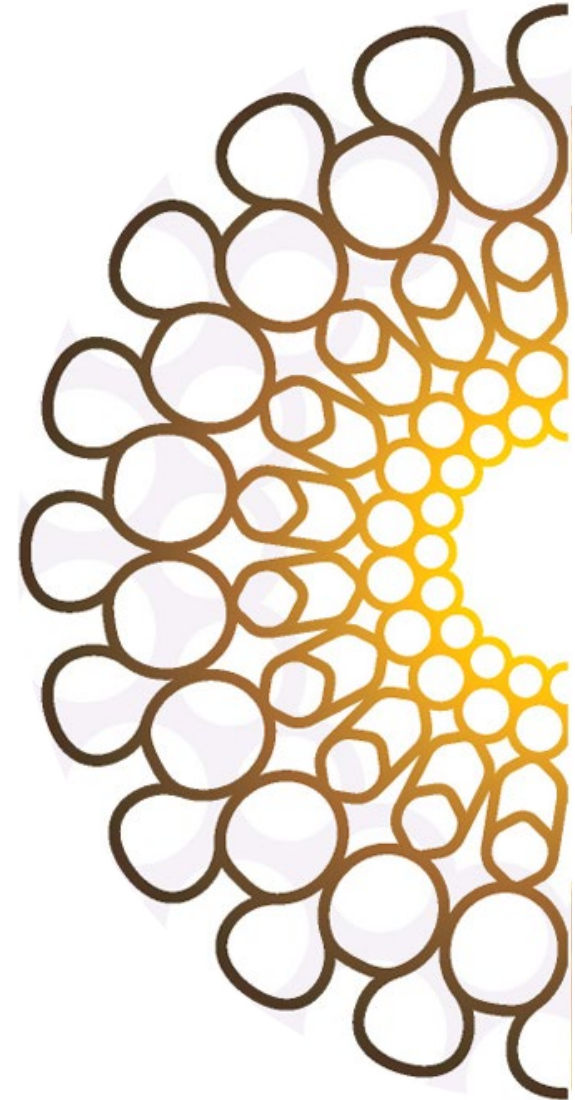
شعار إكسبو 2020

في عام 2002، اكتشف صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، نائب رئيس الدولة، رئيس مجلس الوزراء، حاكم دبي رعاه الله، موقعاً أثرياً يدعى «صاروخ الحديد»، ومن الواضح أن هذا الموقع كان حلقة وصل، ونقطة يلتقي فيها الناس بما يحملونه من متاع بعد قطعهم مسافات طويلة. وعُثر في هذا الموقع على مئات القطع، وكذلك على بعض الأختام التي تنتمي إلى الفرعون المصري تحتمس الثالث، وأخشاب شجرة الأرز من لبنان، ومن بين هذه المكتشفات، برزت مجموعة خواتم (حلقات) ذهبية رائعة ومميزة.

وصمم هذا الشعار استناداً إلى هدية تربط ماضي الإمارات العريق بحاضرها المتجدد، وامتداداً لدورها التاريخي، باعتبارها بوابة عبرت من خلالها الحضارات، وترسيخاً لمكانتها التاريخية، وهذه الهدية التي عثر عليها في الموقع الأثري، هي الحلقة الذهبية.



إكسبو 2020 EXPO
دبي، الإمارات العربية المتحدة
DUBAI, UNITED ARAB EMIRATES



الإمارات تبتكر

بتوجيهات من صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان، رئيس الدولة «حفظه الله»، أقر مجلس الوزراء في نوفمبر من عام 2014 إعلان عام 2015 عاماً للابتكار في الدولة.

وأكد رئيس الدولة «حفظه الله» الأهمية التي توليها دولة الإمارات لهذا الموضوع قائلاً: إن إعلان 2015 عاماً للابتكار يأتي دعماً لجهود الحكومة الاتحادية، وجمعاً للطاقات الوطنية المخلصة، وتكثيفاً للجهود البحثية المتميزة، وتعزيزاً للجهود المبذولة لصناعة كوادرو وطنية تقود مستقبلنا في هذا القطاع نحو مزيد من التقدم والازدهار والابتكار.

وفي نوفمبر من عام 2015، اعتمد صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان رئيس الدولة، حفظه الله، السياسة العليا لدولة الإمارات في مجال العلوم والتكنولوجيا والابتكار، والتي تتضمن 100 مبادرة وطنية في القطاعات التعليمية والصحية والطاقة والنقل والفضاء والمياه، ويصل حجم الاستثمار فيها إلى أكثر من 300 مليار درهم.

وخرج من رحم هذه السياسة عدد من الفعاليات والمبادرات التي ساهمت في خلق شغف الابتكار في الدولة، ومنها على سبيل المثال لا الحصر: مركز محمد بن راشد للابتكار الحكومي لتحفيز وإثراء ثقافة الابتكار في القطاع، وهناك أيضاً أسبوع الإمارات للابتكار، وهو من أكبر مبادرات الابتكار في العالم.

كما نظمت حملات وأنشطة عدة موجهة لفئات مختلفة بالدولة، بهدف إشراكهم في النشاط الابتكاري مثل حملة «رحلة اكتشاف» والتي أشرف عليها مجلس أبوظبي للتعليم.

مؤشر الابتكار العالمي 2015

حصلت دولة الإمارات على المرتبة الثانية عربياً والـ 47 عالمياً في مؤشر الابتكار العالمي لعام 2015 الذي يقيس أداء 141 دولة واقتصاداً في أنحاء العالم. ويصدر المؤشر عن منظمة الأمم المتحدة للملكية الفكرية بالتعاون مع جامعة كورنيل والمعهد الأوروبي لإدارة الأعمال، ويعتمد هذا التصنيف على 79 مؤشراً ومعيّاراً فرعياً منها كفاءة الجامعات وعدد براءات الاختراع وقوة تأثير الأبحاث لكل دولة على حدة.



إن إعلان 2015 عام الابتكار يأتي دعماً لجهود الحكومة الاتحادية، وجمعاً للطاقات الوطنية المخلصة، وتكثيفاً للجهود البحثية المتميزة، وتعزيزاً للجهود المبذولة لصناعة كوادر وطنية تقود مستقبلنا في هذا القطاع نحو مزيد من التقدم والازدهار والابتكار.

”

“



الإمارات .. أمة تقرأ

يدرك أصحاب السمو أعضاء المجلس الأعلى للاتحاد حكام دولة الإمارات العربية المتحدة أهمية القراءة لتأسيس اقتصاد قائم على المعرفة، وتغيير مسار التنمية بحيث يكون مبنياً على العلوم والابتكار. ويتطلب تحقيق ذلك تغييراً سلوكياً مجتمعياً للدفع بأجيالنا نحو حب القراءة والاطلاع لتخريج أجيال من العلماء والباحثين. وقد اعتبرت الدول التي حققت نمواً كبيراً في اقتصادها وثروتها البشرية، القراءة أولوية وطنية ووضعت استراتيجيات وبرامج لتحقيق ذلك.

ديسمبر 2015
إعلان عام القراءة

بتوجيهات من صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان، رئيس الدولة «حفظه الله»، أقر مجلس الوزراء في الخامس من ديسمبر 2015 إعلان 2016 عاماً للقراءة، وأصدر المجلس توجيهاته بالبدء في إعداد إطار وطني متكامل لتخريج جيل قارئ، وتشكيل اللجنة الوطنية العليا للقراءة بهدف تنسيق كافة الجهود وتنفيذ المبادرات الاستراتيجية الرامية لتحقيق ذلك.





وتسعى **الخطة الوطنية للقراءة** إلى وضع أسس حب الاطلاع والقراءة وترسيخهما كممارسة يومية من خلال:

التأسيس: وضع أسس ومهارات القراءة منذ الطفولة المبكرة.
التعزيز: عبر القراءة للأطفال والشباب من خلال النظام التعليمي.
خلق الفرص: للقراءة وتوفير قنوات ومرافق للتعلم مدى الحياة.

أبريل 2016

الخطة الاستراتيجية الوطنية للقراءة

تخدم الخطة الاستراتيجية الوطنية العشرية للقراءة الأسر والطلبة والعاملين. وقد أعدت الخطة بعد الاطلاع على 100 دراسة علمية عالمية عن القراءة و7 استراتيجيات حكومية و12 ممارسة عالمية ناجحة، إضافة إلى عدد من الممارسات المحلية الرائدة، كذلك جاءت بعد إجراء ما يقارب الـ50 مقابلة مع جهات عمل حكومية اتحادية ومحلية وخاصة، فضلاً عن إجراء 6 استبيانات شملت ما يقارب 12500 شخص في دولة الإمارات لاستقصاء الوضع الحالي للقراءة.

يناير 2016
خلوة المائة

وجه صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي «رعاه الله»، الدعوة لشعب الإمارات للمشاركة بأفكارهم وآرائهم واقتراحاتهم عن طريق عصف ذهني وطني على منصات التواصل الاجتماعي المختلفة، فنتج عن ذلك ما يقارب الـ4000 فكرة.

وتبع العصف الذهني اجتماع خلوة المائة الذي ضم أهم مائة شخصية وطنية معنية بعام القراءة، وذلك بغرض تقييم الأفكار المقدمة من المجتمع واقتراح أهم المبادرات التي من شأنها ترسيخ القراءة عادة مجتمعية دائمة في الدولة. وناقشت خلوة المائة أكثر من 100 فكرة ومبادرة في ستة قطاعات، وهي: التعليم والقطاع الحكومي والقطاع الخاص والنشر والمحتوى والإعلام والقراءة لغير الناطقين بالعربية، وشكلت الأساس لبناء استراتيجية طويلة المدى.

إمارات الخير

أعلن صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان رئيس الدولة، حفظه الله، أن عام 2017 في دولة الإمارات سيكون «عام الخير» وسيتركز العمل فيه على ثلاثة محاور رئيسية، المحور الأول ترسيخ المسؤولية المجتمعية في مؤسسات القطاع الخاص لتؤدي دورها في خدمة الوطن والمساهمة في مسيرته التنموية، والمحور الثاني ترسيخ روح التطوع وبرامج التطوع التخصصية في نفوس كافة فئات المجتمع، لتمكينها من تقديم خدمات حقيقية لمجتمع الإمارات والاستفادة من كفاءاتها في كافة المجالات، والمحور الثالث هو ترسيخ خدمة الوطن في أذهان الأجيال الجديدة باعتبارها من أهم سمات الشخصية الإماراتية، لتكون خدمة الوطن رديفاً دائماً لحب الوطن الذي ترسخ عبر عقود في قلوب أبناء الإمارات والمقيمين على أرضها.

ويعكس «عام الخير»، النهج الذي تبنته دولة الإمارات منذ تأسيسها في العطاء الإنساني وتقديم الخير للجميع، ويمثل رسالة محبة وتسامح وتنمية يرسلها قادة الإمارات وشعبها المعطاء للمنطقة والعالم، ويجسد إرث المغفور له الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان، طيب الله ثراه، الذي أرسى قيم العطاء وعمل الخير كأحد المبادئ الرئيسية التي انطلقت منها رسالة دولة الإمارات وجعلت أياديها البيضاء ممدودة في كل مكان.

وتدرك قيادة دولة الإمارات الرشيدة، أن العطاء يقترن في أنبل صوره بخدمة الوطن، والعمل دوماً من أجل رفعة ونمائه وإعلاء كلمته والتضحية في سبيله من دون أن ننتظر مقابلاً، حيث إن المواطنة الحقبة ليست أخذاً باستمرار، بل عطاء وسخاء في سبيل الوطن.

تستهدف برامج ومبادرات «عام الخير» بشكل رئيسي القطاع الخاص بوصفه شريكاً أساسياً في مسيرة التنمية، وذلك من خلال ترسيخ مفهوم المسؤولية المجتمعية في كافة المؤسسات، وسيكون عام الشراكة مع القطاع الخاص ليقدم شيئاً استثنائياً للمجتمع ويساهم بفعالية في المسيرة التنموية لدولة الإمارات العربية المتحدة.



ترسيخ المسؤولية
المجتمعية في
مؤسسات القطاع
الخاص

ترسيخ روح التطوع
وبرامج التطوع
التخصصية

ترسيخ خدمة
الوطن في أذهان
الأجيال الجديدة

كما يعزز «عام الخير» ثقافة التطوع باعتبارها من مؤشرات رقي المجتمع وتحضره، إذ إن جميع أفراد المجتمع الإماراتي يستطيعون أن يساهموا في خدمة المجتمع، «الطالب في مدرسته والجار مع جاره والأب في أسرته والطبيب في مهنته والمهندس في موقعه، كل شخص يمكن أن يقدم شيئاً لمجتمعه»، كما يمكن للجهات الحكومية أن تستفيد من آلاف الساعات التطوعية التي يقدمها متخصصون يسعون لخدمة وطنهم ومجتمعهم.

ويأتي الاحتفاء بالخير ونشره وتعزيزه وتعميمه وتوسيع دائرة نطاقه وحجم المشاركة فيه كماً ونوعاً، لتعزيز المكانة البارزة التي باتت الدولة تتبوؤها على خريطة العمل الإنساني بوصفها من الدول المانحة الأكثر سخاء.

أسعد شعب

تصدرت دولة الإمارات في تقرير السعادة العالمي الأخير العالم العربي في ترتيب السعادة، فيما احتلت المركز الـ 28 عالمياً، ويعتمد مؤشر السعادة العالمي على عوامل عدة تقرر درجة سعادة الشعوب من تعاستها، وهي الحرية السياسية، الشبكات الاجتماعية القوية، غياب الفساد، الصحة العقلية والجسدية للأفراد، إضافة إلى الاستقرار الوظيفي والأسري.

وتحرص قيادة دولة الإمارات على جعل المواطن محوراً أساسياً في سياساتها وخططها والعمل على إسعاده وتحقيق استقراره ورفاهيته، من خلال سلسلة لا تتوقف من المبادرات والخطط والاستراتيجيات التي تجعل المواطن محوراً أساسياً لها.

ويهدف «البرنامج الوطني للسعادة والإيجابية» - على سبيل المثال لا الحصر - إلى مواءمة خطط الدولة وبرامجها وسياساتها وتشريعاتها لتحقيق السعادة والإيجابية في المجتمع، من خلال تحفيز الجهات الحكومية والخاصة لإطلاق وتبني المبادرات والمشاريع، إلى جانب تطوير مؤشرات قياس مستوى السعادة في الجهات الحكومية.

ويتضمن البرنامج الوطني للسعادة والإيجابية مجموعة من المبادرات الرئيسة لتحقيق الأهداف مثل تطوير واعتماد نماذج مؤسسية للسعادة، وتطوير أدلة لسعادة المتعاملين ومؤشرات أداء مؤسسية لمواءمة خطط الجهات الخدمية وبرامجها مع البرنامج الوطني للسعادة والإيجابية، إضافة إلى تحويل مراكز الخدمة الحكومية إلى مراكز سعادة للمتعاملين، وتخصيص موظفين حكوميين لتحقيق سعادة المتعاملين.



في مؤشر السعادة العالمي
تحتل دولة الإمارات المركز

#1 عربياً

وتحتل دولة الإمارات المركز

#28 عالمياً

التسامح

تُقدم دولة الإمارات العربية المتحدة نموذجاً فريداً في مجال التسامح والتعايش، يضمن لجميع الجنسيات التي تعيش على أرضها - باختلاف ثقافات وأديانها - العيش في أمان، وذلك من خلال سياسة حكيمة تنتهجها القيادة الرشيدة لصاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان رئيس الدولة - حفظه الله - تعلي من قيم التسامح والتعايش والمساواة بين جميع أفراد المجتمع، وأفضت هذه السياسة إلى تبوء الدولة مكانة متميزة بين دول العالم في جانب التعايش السلمي، وجاءت في المركز الأول إقليمياً والثالث عالمياً في مؤشر التسامح المدرج ضمن منهجية التقرير السنوي العالمي لعام 2016 والصادر عن معهد التنمية الإدارية بسويسرا، حيث أشار التقرير إلى تقدم دولة الإمارات بخمسة مراكز عن ترتيب العام السابق، وتقدمها على العديد من الدول التي تعرف بأنها مثال للتسامح مثل كندا، وهولندا، ونيوزيلندا، وسنغافورة والسويد.

إن حكومة دولة الإمارات ومن منظور اهتمامها بالإنسان، أقرت استراتيجية خاصة بنشر مبدأ التسامح، بداية من تفردتها على مستوى العالم بإعلان وزارة تختص بالتسامح، وجاء التعديل الوزاري الأخير في فبراير 2016 بتعيين معالي الشخة لبنى بنت خالد القاسمي وزيرة دولة لترسيخ التسامح كقيمة أساسية في مجتمع الإمارات، ومشروع أخلاقي شامل وكامل يحدد حقوق الفرد وواجباته، ويحدد كذلك علاقته بالمجتمع وعلاقة المجتمع بالدولة، وترجمت الوزارة المستحدثة، توجهات واهتمامات الدولة في التسامح من خلال إطلاق البرنامج الوطني للتسامح الذي يعتمد على أسس رئيسية، حيث تنطلق جذوره من الدين الإسلامي الحنيف والعادات والتقاليد العربية الأصيلة والأخلاق السامية والقيم المشتركة والمبادئ التي أرسى قواعدها الوالد المؤسس المغفور له الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان طيب الله ثراه.

وفي هذا السياق، أعلن صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي، عن تدشين مبادرة عالمية للتسامح تشمل تكريم رموز التسامح العالمي في مجالات الفكر الإنساني والإبداع الأدبي والفنون الجمالية، وتنبثق منها «جائزة محمد بن راشد للتسامح»



معالي الشيخة
لبني بنت خالد القاسمي
وزيرة الدولة لترسيخ التسامح
كقيمة أساسية في مجتمع
الإمارات

أول وزيرة للتسامح في العالم

لبناء قيادات وكوادر عربية شابة في مجال التسامح، كما تضمنت المبادرة إنشاء «المعهد الدولي للتسامح»، أول معهد من نوعه في العالم العربي يعمل على تقديم المشورة والخبرات اللازمة في مجال السياسات التي ترسخ هذه القيمة بين الشعوب، ويقوم بنشر الدراسات والتقارير المتعلقة بموضوع التسامح، والعمل مع المؤسسات الثقافية المعنية في العالم العربي لنشر مبادئها بين الأجيال الجديدة.

وإضافة إلى المبادرات والخطوات التنفيذية السابقة في مجال نشر قيم التسامح بين المجتمع الإماراتي، شهد عام 2016 موقفين يؤكدان رسالة الإمارات لدول العالم فيما يخص هذه القيم، حيث قال صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي «رعاه الله»، في رسالة بمناسبة اليوم العالمي للتسامح: «أكثر ما نفاخر به الناس والعالم عندما نسافر ليس ارتفاع مبانينا ولا اتساع شوارعنا ولا ضخامة أسواقنا بل نفاخرهم بتسامح دولة الإمارات .. نفاخرهم بأننا دولة يعيش فيها جميع البشر - على اختلافاتهم التي خلقهم الله عليها - بمحبة حقيقية وتسامح حقيقي.. يعيشون ويعملون معاً لبناء مستقبل أبنائهم دون خوف من تعصب أو كراهية أو تمييز عنصري أو تفرقة بناء على لون أو دين أو طائفة أو عرق».

أما الموقف الثاني، فكان أثناء الزيارة الرسمية لصاحب السمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان ولي عهد أبوظبي نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة للفاتيكان، التي التقى خلالها البابا فرنسيس، بابا الفاتيكان بمقر البابوية، وحرص سموه على بحث مجالات التعاون المشترك لتعزيز قيم التسامح والحوار والتعايش التي تحت عليها جميع الأديان في سبيل تحقيق الأمن والسلام والاستقرار في المنطقة والعالم.

”

أكثر ما نفاخر به الناس والعالم عندما نساfer ليس
ارتفاع مبانينا ولا اتساع شوارعنا ولا ضخامة أسواقنا
بل نفاخرهم بتسامح دولة الإمارات .. نفاخرهم بأننا
دولة يعيش فيها جميع البشر - على اختلافاتهم التي
خلقهم الله عليها - بمحبة حقيقية وتسامح حقيقي..
يعيشون ويعملون معاً لبناء مستقبل أبنائهم دون
خوف من تعصب أو كراهية أو تمييز عنصري أو تفرقة
بناء على لون أو دين أو طائفة أو عرق.

صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم

المرأة الإماراتية

منذ تأسيس الدولة، وابنة الإمارات هي الشغل الشاغل للمغفور له بإذن الله الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان، حيث آمن «طيب الله ثراه» بقدرات المرأة وأهمية دورها، باعتبارها شريكة الرجل في بناء الوطن، فقدم لها الدعم منذ البداية، ويقود صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان، رئيس الدولة «حفظه الله» مسيرة تمكين المرأة لتتبوأ أعلى المناصب في المجالات كافة.

وسنت دولة الإمارات عدداً من التشريعات والقوانين التي توفر الحماية القانونية للمرأة وتعاقب كل من يعتدي على كرامتها، ويأتي قانون مكافحة الاتجار بالبشر في مقدمة هذه القوانين.

وجاء إطلاق سمو الشيخة فاطمة بنت مبارك رئيسة الاتحاد النسائي العام الرئيس الأعلى لمؤسسة التنمية الأسرية رئيسة المجلس الأعلى للأمومة والطفولة «أم الإمارات»، الاستراتيجية الوطنية لتمكين المرأة وريادتها في دولة الإمارات 2015 – 2021، خطوة محورية تتعلق بجوهر التفوق الإماراتي؛ سواء على مستوى الارتقاء بوضع المرأة أو في المجالات الأخرى، وهي الإرادة والعزيمة القوية لتجاوز العقبات والصعوبات، ويعتبر أهم ما يميز الاستراتيجية الوطنية لتمكين المرأة 2015 – 2021 أنها تتضمن أولويات استراتيجية وأهدافاً مرحلية محددة.

والأرقام الأخيرة خير دليل على نجاح سياسة الدولة في النهوض بالمرأة، حيث تشغل حالياً أربع سيدات مناصب في القضاء، وهناك اليوم تسع عضوات في المجلس الوطني الاتحادي، يشكلن ما نسبته 23% من مجمل الأعضاء، إلى جانب ثماني وزيرات منهن ثلاث على رأس وزارات الشباب والتسامح والسعادة.

4 سيدات يشغلن مناصب في القضاء.

9 عضوات في المجلس الوطني الاتحادي.

8 وزيرات في الحكومة



وتشغل المرأة في الإمارات مناصب مهمة في مجلس الوزراء، فيما بلغت نسبة النساء أكثر من 66 بالمائة من شاغلي وظائف القطاع العام في الدولة، من بينها 3% من الوظائف القيادية العليا المرتبطة باتخاذ القرار، و15 في المائة من الوظائف الأكاديمية المتخصصة، وارتفعت بصورة مطردة نسبة مساهمة المرأة في النشاط الاقتصادي وسوق العمل منذ تأسيس مجلس سيدات الأعمال في الدولة؛ ليصل عدد المسجلات في غرف التجارة والصناعة إلى نحو 22 ألف سيدة أعمال يعملن في السوق المحلية والعالمية، ويدرن استثمارات يتجاوز حجمها 42 مليار درهم، عدا أعداد النساء اللواتي يعملن في القطاع المصرفي الذي يعد من أهم القطاعات الاقتصادية في البلاد، ويمثلن 37.5 في المائة من مجموع العاملين فيه، وتشير الإحصاءات إلى أن نسبة الطبيبات وصلت إلى 62 بالمائة من مجموع الأطباء الإماراتيين.

وتوجد حالياً أربع سفيرات في كل من إسبانيا والبرتغال والمندوبية الدائمة للدولة في الأمم المتحدة وقنصل عام في ميلانو، إضافة إلى تولي مناصب رفيعة في وزارة الخارجية، حيث تم تعيين ثلاث دبلوماسيات في منصب مديرة إدارة داخل ديوان عام وزارة الخارجية، وتعيين سبع عضوات بالسلك الدبلوماسي في منصب نائبة لمدير إدارة في ديوان عام الوزارة، وتعيين 54 امرأة في منصب رئيس قسم في وزارة الخارجية، إضافة إلى عملهن في ديوان عام الوزارة، حيث يبلغ عدد النساء في السلك الدبلوماسي والقنصلي داخل ديوان عام الوزارة 166 سيدة، مقابل 29 امرأة تعمل في السلك الدبلوماسي في بعثات دولة الإمارات العربية المتحدة في الخارج، إضافة إلى تعيين 96 إدارية في الخدمة المدنية في وزارة الخارجية.



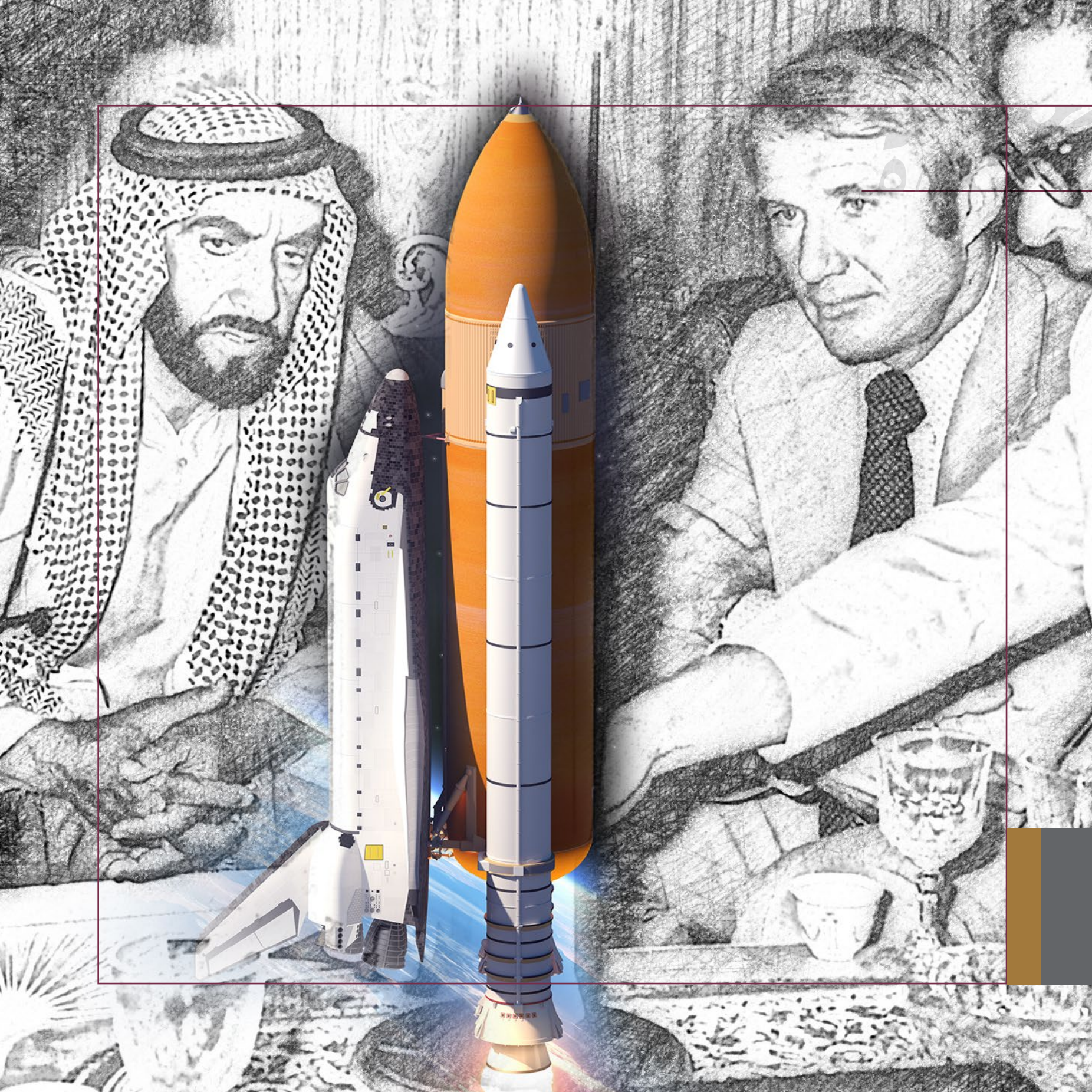
الإمارات .. سباق نحو الفضاء

دخلت دولة الإمارات بشكل رسمي السباق العالمي لاستكشاف الفضاء الخارجي، عبر إعلان صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان، رئيس الدولة، إنشاء وكالة الفضاء الإماراتية، وبدء العمل على مشروع إرسال أول مسبار عربي وإسلامي إلى كوكب المريخ، بقيادة فريق عمل إماراتي، في رحلة استكشافية علمية تصل إلى الكوكب الأحمر خلال الأعوام السبعة المقبلة، وتحديدًا في عام 2021.

وجاء الإعلان التاريخي لدولة الإمارات ليشكّل منعطفًا تنموياً في مسيرة الدولة، عبر دخولها قطاع تكنولوجيا الفضاء، واعتباره أحد المستهدفات، لتضمينه في الاقتصاد الوطني خلال السنوات المقبلة، إضافة إلى العمل على بناء رأسمال إماراتي بشري في مجال تكنولوجيا الفضاء، والإسهام في زيادة المعرفة البشرية فيما يخص استكشاف الفضاء الخارجي والأجرام السماوية البعيدة.

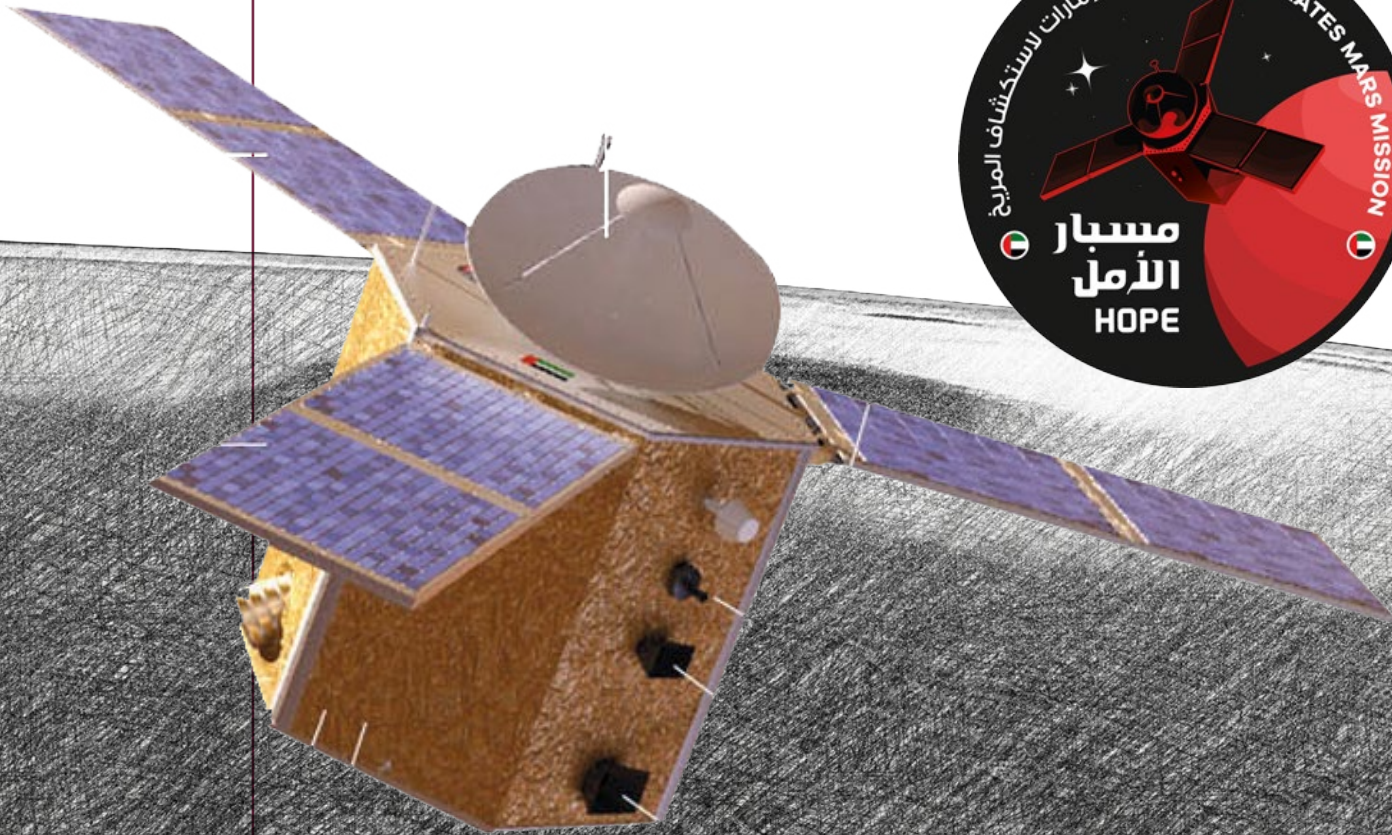
وتؤمن الإمارات بأن تكنولوجيا الفضاء ركيزة أساسية من ركائز اقتصاد وأمن الدولة، حيث يؤسس قطاع الفضاء لقاعدة صناعية ستسهم بدورها في دعم الأبحاث والتطوير بين الشركات وخلق فرص عمل جديدة ومهارات التقنية للقوى العاملة. وفي هذا القطاع ثمنت جهات بحثية وأكاديمية عدة هذه الخطوات، حيث أكد مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة أن دولة الإمارات العربية المتحدة من أولى الدول العربية التي دخلت سباق إطلاق الأقمار الصناعية لأغراض تجارية واستثمارية، حيث تعتبره من أهم محركات الاقتصاد حالياً، ورصدت دولة الإمارات استثمارات في مجال تكنولوجيا الفضاء بمقدار 20 مليار درهم - نحو 5.5 مليار دولار.

وتعد شركة الياه للاتصالات الفضائية (الياه سات) المملوكة بالكامل لشركة مبادلة للتنمية الذراع الاستثمارية لحكومة أبو ظبي. حيث تم إطلاق القمر الصناعي الأول Y1A من شركة الياه سات بنجاح في أبريل 2011، ثم تبعه الإطلاق الناجح للقمر الصناعي الثاني Y1B في أبريل 2012. ومن المقرر إطلاق قمرها الثالث AL YAH3 خلال النصف الأول من عام 2017 وتمتد تغطيته لتصل إلى البرازيل و19 سوقاً إضافياً في أرجاء إفريقيا.



مسبار الأمل

أعلن صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، نائب رئيس الدولة، رئيس مجلس الوزراء، حاكم دبي، إطلاق اسم «مسبار الأمل» على مسبار المريخ الإماراتي، ومن المقرر له الوصول إلى كوكب المريخ في عام 2021 تزامناً مع الذكرى الـ 50 لقيام دولة الإمارات، وسينطلق في رحلة تستغرق تسعة أشهر، يقطع خلالها أكثر من 60 مليون كيلومتر، وستكون دولة الإمارات ضمن تسع دول في العالم فقط لها برامج فضائية لاستكشاف الكوكب الأحمر.



خليفة سات .. أول قمر صناعي عربي

أطلق صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، نائب رئيس الدولة، رئيس مجلس الوزراء، حاكم دبي رعاه الله، المراحل التنفيذية لبناء القمر الصناعي خليفة سات، وهو أول قمر يتم بناؤه وتصنيعه بالكامل في الإمارات بكفاءات وطنية بنسبة 100%، ليكون بذلك أول قمر صناعي بإنتاج عربي خالص، ليطلق مرحلة جديدة لدخول المنطقة العربية عصر التصنيع الفضائي والمنافسة في مجال علوم الفضاء.



